البيان
Daily Al Bayan
القمة العالمية للحكومات
@albayannews
ملحق خاص بمناسبة انطلاق القمة العالمية للحكومات 2023
الاثنين 22 رجب 1444 | 13 فبراير 2023 | العدد 15574
www.albayan.ae

جسر العالم إلى المستقبل

برؤية محمد بن راشد

القمة تمضي إلى قمم جديدة

رسّخت مكانتها منصة فريدة في ابتكار الحلول للتحديات العالمية

من دبي، حاضنة العالم وحواراته ومنصة صناعة مستقبله، تشهد القمة العالمية للحكومات، اليوم انطلاقة جديدة، بحضور دولي واسع، بعد أن استطاعت خلال عقد من النجاحات، بفضل رؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أن ترسخ مكانتها جسراً للعالم إلى مستقبله الأفضل والأجمل.

برسالة واحدة، تلتقي 150 حكومة من حول العالم في دبي اليوم، لرسم خارطة طريق إيجابية للتطوير، وصياغة توجهاتها للمستقبل بما يمكّنها من مواجهة تحدياته ومضاعفة فرصه، تحت مظلة القمة التي باتت المنصة الأبرز والأكثر تأثيراً عالمياً، بما تركته عبر حواراتها من بصمة مؤثرة في مسيرة العمل الحكومي على مستوى العالم، وبما فتحته من آفاق جديدة أمام مختلف القطاعات الحيوية، وما عززته من تعاون وثيق بين حكومات العالم لابتكار حلول تنموية خلاقة.

من هنا، من دبي، تنطلق الإنسانية، عبر القمة العالمية للحكومات، بأمل وتفاؤل جديدين بغدٍ أكثر استقراراً وازدهاراً للجميع.

كبرى شركات الاستشارات العالمية:

القمة حدث استثنائي لوضع حلول تنموية خلاقة

القمة العالمية للحكومات

تجمع العالم لابتكار المستقبل

انطلاقة جديدة تجسد رؤية محمد بن راشد بالارتقاء إلى قمم جديدة

قصص نجاح استثنائية في التقاء صناع القرار رسخت القمة المنصة الأكثر تأثيراً

دبي-منيرالطيراوي

تنطلق القمة العالمية للحكومات 2023 بقصة نجاح جديدة، بعد أن رسخت، على مدى عقد من الزمن، مكانتها بوصفها المنصة العالمية الأكثر تأثيراً والتي تجمع في دبي بشكل سنوي نخبة من قادة الدول ورؤساء الحكومات وصناع القرار وأصحاب الفكر لاستشراف المستقبل ووضع الحلول الخلاقة والسباقة لأكثر قضايا البشرية إلحاحاً في جميع المجالات.

استطاعت القمة العالمية للحكومات على مدى هذا التاريخ من النجاح الفارق، ترجمة الرؤية السديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في طرح المبادرات الاستباقية والحلول المبتكرة للتحديات العالمية، وجمع العالم لتصميم وصياغة توجهاته المستقبلية، بما يسهم في تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في صناعة مستقبل أفضل للأجيال المقبلة، ومضاعفة وتسريع مسارات التقدم الحضاري والإنساني ونشر التنمية والازدهار بما يحقق الخير لجميع الشعوب.

ومع انطلاقتها الجديدة في الدورة الحالية التي تبدأ اليوم الاثنين وتستمر حتى الأربعاء المقبل، تكتب القمة نجاحاً جديداً في المشاركات القياسية والنوعية من 150 دولة حول العالم، حيث تجمع 20 رئيس دولة وحكومة وأكثر من 250 وزيراً و10 آلاف من المسؤولين الحكوميين وقادة الفكر والخبراء العالميين، لتبادل الخبرات والمعارف والأفكار ورسم مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً للبشرية.

تطور

وفي إطار التطور الطبيعي والإنجاز المتنامي للقمة، فإنها ستشهد في دوتها الحالية حزمة من الإضافات النوعية، في مواكبة دائمة للتغيرات العالمية المتسارعة، ولتواصل القمة دورها الأكثر تأثيراً كمنصة لاستشراف مستقبل الحكومات، وتصميم الآليات لمواجهة التحديات والسعي للارتقاء بجودة الحياة وتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي.وتعقد القمة هذا العام أكثر من 220 جلسة يتحدث فيها 300 شخصية عالمية

الرؤية السديدة للقيادة الرشيدة أسهمت بتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في صناعة مستقبل أفضل للأجيال القادمة

10 سنوات واستشراف حكومات

دبي-وائل نعيم

تعد القمة العالمية للحكومات منصة عالمية لتبادل المعرفة بين الحكومات واستشراف مستقبلها، تنقل البشرية نحو عصر جديد من المسؤولية والمساءلة، وتلهم الحكومات في اتخاذ خطواتٍ إضافية لخدمة المواطنين بشكل أفضل، وحرصت القمة منذ انطلاق دورتها الأولى في عام 2013، على استشراف وصناعة مستقبل الحكومات، من خلال تحليل أحدث التوجهات المستقبلية والتحديات والفرص التي تواجهها البشرية لتمكين الإنسان بوصفه العنصر الرئيس في عملية التنمية، وأتاحت الفرصة لعرض أفضل الممارسات والحلول الذكية التي تحفّز الإبداع والابتكار والارتقاء بالعمل الحكومي لإسعاد المتعاملين، وتنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تم إجراء مجموعة من التغييرات الجذرية في القمة الحكومية في 2016 لتتحول القمة من حدث عالمي إلى مؤسسة عالمية تعمل على مدار العام، وتركز على استشراف المستقبل في كافة القطاعات، إضافة لإنتاج المعرفة لحكومات المستقبل، وإطلاق التقارير والمؤشرات التنموية العالمية وبناء شراكات مع أهم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي. وترجمت القمة رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الملهمة في قيادة التطوير واستدامة التنمية، ومشاركة العديد من الخبراء والمبتكرين والمفكرين من مختلف أنحاء العالم رؤى دولة الإمارات العربية المتحدة وتطلعاتها لخدمة البشرية وتوجهاتها لإلهام المبدعين حول العالم، والارتقاء بسعادة الإنسان وجودة حياته، إلى جانب تسليحه بالعلوم والمعارف المستقبلية ليواصل مسيرة التطور البشري والنهوض بالحضارة، بما ينسجم مع مئوية الإمارات 2071، التي تسعى إلى الاستثمار في شباب الدولة، وتجهيزهم بالمهارات والمعارف التي تستجيب مع التغيرات المتسارعة، والعمل كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في عام 2071.

تجمع عالمي

ونجحت القمة على مدار دوراتها السابقة بأن تصبح التجمع الحكومي الأكبر من نوعه عالمياً، الذي يهدف إلى إعادة صياغة مفردات الارتقاء بالعمل الحكومي واستشراف آليات واستراتيجيات جديدة للارتقاء به لخدمة الإنسان وتحقيق سعادته، وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات التنموية التي تواجهها المجتمعات الإنسانية، فكان الإنسان ولا يزال أبرز أولوياتها، إلى جانب تبادل التجارب والخبرات بشأن أفضل التجارب الحكومية في العالم بما يسهم في تحقيق الاستقرار والنهوض بالمجتمعات، كما قدمت القمة للعالم أجمع منذ انطلاقها جهود دولة الإمارات في سعيها لقيادة حوارات العالم في مختلف المجالات الحيوية، كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله: «نسعى من خلال منصة القمة العالمية للحكومات أن تقود الإمارات حوارات العالم في التكنولوجيا والمستقبل، والصحة وجودة الحياة».

بوابة للمستقبل

وحرصت القمة منذ دورتها الأولى على الارتقاء بمستقبل الحكومات في العالم، وتزخر أجندتها في كل عام، بالعديد من الجلسات والنقاشات والمنتديات وإطلاق التقارير العالمية، إذ تحدد القمة جدول الأعمال للجيل القادم من الحكومات مع التركيز على كيفية الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا في إيجاد حلول فعالة للتحديات العالمية التي تواجه البشرية، من خلال تحولها إلى منصة عالمية تطرح وتتبادل رؤى وأفكاراً ومعارف في مجالات الحكومات واستشراف المستقبل والتكنولوجيا والابتكار، ما جعلها منصة للريادة الفكرية ومركزاً للتواصل بين صناع القرار والخبراء والروّاد في مجال التنمية البشرية، وبوابة للمستقبل، وفرصة مهمة لمناقشة آفاق النمو الاقتصادي العالمي، وسبل الارتقاء بمعدلاته وكيفية مواءمة النجاحات الاقتصادية مع الأبعاد الاجتماعية والإنسانية وحماية الفئات الأكثر ضعفاً حول العالم.

نموذج رائد

ويعكس احتضان دولة الإمارات لهذا التجمع العالمي السنوي، المكانة المرموقة للدولة إقليمياً ودولياً، لترسيخ نموذج رائد في العمل الحكومي والسعي الدائم إلى التعلم، واعتماد نهج التطوير والتجديد والابتكار، إذ تواصل القمة العالمية للحكومات عبر منبرها العمل على صياغة التوجهات المستقبلية في العمل الحكومي، واستعراض النماذج الحكومية والمؤسسية الناجحة في جميع أنحاء العالم، بهدف عرضها والاستفادة منها والتعلم من نهج التخطيط الاستراتيجي والتطوير والتجديد والابتكار الذي انتهجه القائمون على هذه التجارب العالمية الناجحة وكيفية بناء الإنسان واستقراره.

الدورة الأولى

وحرصت القمة العالمية في دورتها الأولى التي حملت عنوان «الريادة في الخدمات الحكومية» على ترويج مفاهيم الشفافية الحكومية على المستوى الإقليمي والدولي، وحققت هذه الدورة التي عقدت يومي 11 و12 فبراير 2013، إنجازات عدة، إذ أنجزت القمة أهدافها في جمع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والإقليمية والعالمية لتحقيق تبادل المعرفة ونشر أفضل الممارسات الإدارية الحكومية، من خلال عرض التجارب والخبرات المتميزة.

وشهدت مشاركة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في جلساتها، كما حظيت بمشاركة الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة. وحضر هذه الدورة 150 خبيراً دولياً على مدى 30 جلسة حوارية

القمة العالمية للحكومات تحتضن نخبة المسؤولين وصناع القرار والخبراء في العالم

من الرؤساء والوزراء والخبراء والمفكرين وصناع المستقبل، كما تستضيف 22 منتدى عالمياً تركز على وضع سياسات واستراتيجيات وخطط مستقبلية تعزز جاهزية الحكومات ومرونتها للمرحلة التالية من التطور، وتوقيع القمة 80 اتفاقية ثنائية وتطلق 20 تقريراً استراتيجياً بالتعاون مع نخبة من شركاء ومساهمي المعرفة، وإضافة إلى هذا فإن القمة تشكل المنصة الجامعة لأكبر عدد من المنظمات العالمية، إذ تجمع هذا العام أكثر من 80 منظمة عالمية وإقليمية كما تستضيف قيادات عالمية من القطاع الخاص ونخبة من العلماء.

وتعتبر القمة أكبر منصة تحفيز في تتويجها لأهم وأبرز المساهمات الاستثنائية في بناء مجتمع أفضل للبشرية، عبر جوائزها المتعددة، حيث تقدم الدورة الحالية من القمة 7 جوائز عالمية، يتم توزيعها تقديراً لوزراء الحكومات وممثلي القطاع الخاص والمبتكرين والمبدعين.

جوائز

وتشمل الجوائز: جائزة أفضل وزير في العالم، وتحدي الجامعات العالمي لاستشراف حكومات المستقبل، وجائزة ابتكارات الحكومات الخلاقة، والجائزة العالمية لفن عرض البيانات، وجائزة التميز الحكومي العالمي، والجائزة العالمية لأفضل التطبيقات الحكومية، و«هي تربح».وتأتي هذه الدورة بعد النجاحات منقطعة النظير للقمة في دوراتها السابقة، والتي استطاعت من خلالها أن تجسد على أرض الواقع الرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وإرادته السياسة القوية، فكانت كما أراد لها أن تكون جسراً يعبر بالعالم إلى المستقبل الأفضل، وتمثلت إدراكه الاستباقي المتفرد عندما قال: «كلما عرفنا أكثر ما ينتظرنا في المستقبل سننجح في تطوير نظم تنموية أكثر تقدماً واستعداداً ومتى ما نجحت الحكومات في عملها سنرى مجتمعات أكثر تقدماً ورفاهية ونجاحاً»، وترجمت القمة بإنجازاتها المتتالية أهداف سموه النبيلة في تحقيق آمال المليارات من البشر التي تعتمد على ما تقدمه الحكومات من استراتيجيات ومبادرات وحلول استباقية تراعي واقعهم وتوفر حلولاً للتحديات الحالية والمستقبلية، لترسخ القمة بذلك الدور الفارق عالمياً للإمارات ودبي كمساند وشريك حقيقي لجميع المبادرات التي تعود بالنفع على الإنسانية وحضارتها وتقدمها.تركت القمة صدى وطنياً وعالمياً كبيراً ومميزاً منذ دورتها الأولى في فبراير 2013، عبر الحوار الوطني الحكومي الجامع وما انطلق عنه من مبادرات خلاقة، ليكبر التحدي بعد ذلك، ولتنتقل القمة بعد نجاح عامين، وفي دورتها الثالثة، عام 2015، من ريادة الخدمات الحكومية إلى استشراف المستقبل لتصبح أكبر تجمع حكومي سنوي في العالم.

تحولات

وشهدت القمة عبر تاريخها تحولات وتغييرات جذرية كانت في كل دورة تقودها إلى نجاحات أكبر وأعظم، لتصبح أكبر تجمع عالمي متخصص في استشراف حكومات المستقبل، ولترقى القمة عبر المحطات الجديدة في أجندتها، لتكون المنصة الأكثر تأثيراً عالمياً في تصميم وصناعة توجهات العالم ووضع الحلول الأكثر نجاحاً لمواجهة تحدياته، حيث أثمرت حواراتها الجامعة الكثير من المبادرات التي كان لها أثر واضح في حياة المجتمعات حول العالم.وحظيت الدورة السابقة للقمة العالمية للحكومات بأهمية خاصة، حيث مثلت مع تزامنها مع «إكسبو 2020 دبي»، المنتدى العالمي الأكثر حيوية في ظل بدء تعافي دول العالم من جائحة «كوفيد19» ما جعل من نجاحها في جميع العالم في مثل هذا الظرف الصعب بحوارات بناءة وكبرى، نقطة تفاؤل وانطلاق لجميع القطاعات المؤثرة في حياة البشرية، في تجاوزها للتأثيرات التي أفرزتها هذه الجائحة.

وبعد هذا النجاح منقطع النظير تمضي القمة في دورتها الحالية لتكون كما أراد لها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، قصة نجاح أكبر في تحدٍ يكبر مع كل دورة، حيث أكد سموه في ختام الدورة الماضية بالقول: «ستنتقل القمة لقمم جديدة العام القادم بإذن الله»، وهذا بالفعل ما ترسخه الدورة الحالية للقمة بمشاركاتها النوعية والقياسية وبأجندتها الاستثنائية ومبادراتها المتفردة وحواراتها العالمية الجامعة، لتواصل مسيرتها والارتقاء بإنجازاتها في خدمة أهدافها السامية بصناعة مستقبل أفضل للإنسان.

عشرة أعوام من أجل غدٍ أفضل للبشرية

عكست القمة العالمية للحكومات على مدار 10 سنوات منذ انطلاقها استراتيجية دولة الإمارات في عقد شراكات فاعلة وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة وابتكار نماذج عمل جديدة لبناء مستقبل أفضل للبشرية، وعززت القمة حضورها الدولي باعتبارها مرجعاً عالمياً للحكومات والدول ومنصة متفردة لصياغة وتصميم المستقبل.

إعداد: وائل نعيم - غرافيك: حسام الحوراني

محطات في إلهام استشراف المستقبل

ورشة عمل ونحو 3 آلاف و200 شخص بين حضور ومتحدثين من 30 دولة.

الدورة الثانية

وركزت القمة في دورتها الثانية التي عقدت في 10 فبراير 2014 على مستقبل الخدمات الحكومية وتحقيق السعادة للمتعاملين والاستفادة من التجارب المتميزة في القطاع الخاص، وشهدت القمة حضور أكثر من 4700 شخصية من مديري وممثلي الجهات الحكومية من مختلف دول العالم، ومشاركة أكثر من 60 شخصية من كبار المتحدثين في الجلسات الرئيسية والتفاعلية، بينهم عدد من القادة وصناع القرار والوزراء والرؤساء التنفيذيين وقادة الفكر والإبداع والمسؤولين الحكوميين والخبراء، واستلهمت أجندتها من توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في القمة الأولى، والتي ركزت بشكل أساسي على تطوير مفاهيم جديدة في تقديم الخدمات الحكومية، ورؤية سموه لحكومات المستقبل التي تتفوق بخدماتها على الفنادق في حسن الاستقبال، وعلى البنوك في دقة الإجراءات، وتعمل 24 ساعة.

الدورة الثالثة

عقدت الدورة الثالثة من القمة في 9 فبراير 2015، واستمرت ثلاثة أيام، تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، وشارك فيها 4000 مشارك من 93 دولة، من المسؤولين والخبراء والمفكرين وكبار المتحدثين، تقدمهم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، لتبادل أفضل الممارسات على صعيد تطوير وتقديم الخدمات الحكومية، وكفعالية دولية هادفة إلى استشراف مستقبل الحكومات، لتؤكد القمة أن الإمارات أصبحت وجهة عالمية في التطوير الحكومي. وشهدت هذه الدورة انعقاد 50 جلسة وأكثر من 100 متحدث ناقشوا خلالها مستقبل الابتكار في الحكومات وخدمات التعليم والصحة والمدن الذكية، وأقيمت بالشراكة مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الدورة الرابعة

وشهدت في الدورة الرابعة تغيرات جذرية فتحولت القمة الحكومية إلى «القمة العالمية للحكومات»، إذ تم تحويلها من حدث عالمي إلى مؤسسة عالمية تعمل على مدار العام، وتركز على استشراف المستقبل في كافة القطاعات، وإنتاج المعرفة لحكومات المستقبل، وإطلاق التقارير والمؤشرات التنموية العالمية، إلى جانب بناء شراكات مع أهم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي.

الدورة الخامسة

واصلت القمة العالمية للحكومات نهجها في استشراف المستقبل وشهدت الدورة الخامسة التي انطلقت 12 فبراير 2017 واستمرت لمدة 3 أيام وتضمنت مشاركة 150 متحدثاً في 114 جلسة وحضرها أكثر من 4000 شخصية إقليمية وعالمية من 138 دولة، وتميزت هذه الدورة بتعدد محاورها التي تؤسس لحراك عالمي كبير وتعاون دولي غير مسبوق يتصدى للمتغيرات المتسارعة التي تؤثر على أداء الحكومات حاضراً ومستقبلاً، وشهدت 10 محطات جديدة في أجندتها، لتشمل أول وأكبر تجمع دولي لخبراء ومختصين في مجال السعادة، ومنتدى التغير المناخي والأمن الغذائي ومنتدى الشباب العربي، وإطلاق 10 تقارير بحثية.

الدورة السادسة

وعقدت الدورة السادسة من القمة العالمية للحكومات تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل» في الفترة من 11 إلى 13 فبراير 2018، وشهدت القمة، التي تعد أكبر تجمع عالمي لاستشراف مستقبل الحكومات وآليات مواجهة مختلف التحديات العالمية، مشاركة واسعة لأكثر من 4 آلاف شخصية من 140 دولة، و130 متحدثا عالميا في 120 جلسة رئيسية وتفاعلية وحوارية، وتمثلت الإضافة النوعية الأبرز للقمة في دورتها السادسة، في تحولها إلى مظلة شاملة لخمسة منتديات دولية، تعالج تحديات القطاعات الحيوية المستقبلية.

الدورة السابعة

وواصلت القمة جهودها في رسم خط البداية لتشكيل حكومات المستقبل، وشهدت الدورة السابعة من القمة العالمية للحكومات التي عقدت في الفترة من 10 إلى 12 فبراير 2019، حضور رؤساء دول وحكومات ووزراء وقيادات عالمية وأكثر من 4 آلاف شخصية من 140 دولة، وقادة 30 منظمة دولية وأكثر من 600 مستشرف وعالم ومفكر ومتحدث شاركوا في أكثر من 200 جلسة حوارية وتفاعلية تم ترجمتها إلى 8 لغات عالمية، وتحولت إلى وجهة عالمية للباحثين عن حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه الحكومات ومختبر للسياسات المستقبلية، ومنصة لأفضل الممارسات وبناء الشراكات والتعاون الدولي في بناء توجهات حكومات المستقبل الساعية لخدمة سبعة مليارات إنسان، وتم تنظيم 16 منتدى عالمياً متخصصاً في مختلف المجالات والقطاعات.

الدورة الثامنة

وشهدت القمة العالمية للحكومات تغييراً شاملاً في محاورها ومواضيعها وشملت 50 جلسة استراتيجية، شاركت فيها حكومة دولة الإمارات إلى جانب قادة الحكومات والمنظمات الدولية ونخبة المفكرين ومستشرفي المستقبل والخبراء من مختلف دول العالم، لتحقيق هدف موحد يركز على خير المجتمعات، وتم عقد هذه الدورة يومي 29 و30 مارس 2022، تحت شعار «تشكيل حكومات المستقبل»، بالتزامن مع اختتام فعاليات «إكسبو 2020 دبي» الحدث الدولي الأبرز على مستوى العالم 2022، في دورة استثنائية، تؤكد أهمية القمة كمنصة عالمية متفردة لصياغة مستقبل الحكومات.

رؤية محمد بن راشد حولت القمة منصة لابتكار الحلول للتحديات العالمية

«المستقبل لا يأتي إلينا بل نحن من نستشرفه، ونشكله ونمسك زمام المبادرة في ابتكار تقنياته وتوظيفها لتحقيق التنمية والتطور وبناء اقتصاد قائم على المعرفة».

تلك المقولة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مثلت نهجاً ثابتاً في الإمارات في تخطيطها لأولوياتها الوطنية، وفي مساهماتها الكبيرة في بناء المستقبل الأفضل للبشرية، إذ أكد سموه كذلك أن الإمارات لا تقف في موقع المتفرج، وإنما تختار لعب دور الفاعل والمؤثر في دوران عجلة المستقبل لتشكل تلك المقولة المرتكز الأساس في الانجازات والنجاحات المتواصلة للقمة العالمية للحكومات.

دبي-البيان

- **نموذج القمة الاستشرافي قاد تمكين الحكومات أمام التحديات وتعظيم فرص المجتمعات**
- **تنبؤ القمة الاستباقي بتفشي جائحة مثّل عاملاً مهماً في نجاح التعامل معها**

على مدى عقد كامل، ومنذ انطلاقتها في عام 2013، خرجت القمة العالمية للحكومات بنتائج مبهرة، من خلال مساهماتها غير المسبوقة في تعزيز قدرة الحكومات على استباق التغيرات المتسارعة والاستعداد لها، وما أثمرته حوارات القمة ومنتدياتها وتقاريرها من تحليلات لأحدث التوجهات المستقبلية، والفرص والتحديات التي تواجهها البشرية، وصياغة الحلول الاستباقية والمبتكرة لها، ما جعل من القمة بحق، المساند الأقوى للإنسانية في التقدم نحو غدها الأفضل، برؤى واضحة، وتوجهات قادرة على توليد فرص عظيمة للازدهار. اللافت أن القمة، وعبر هذه الإنجازات المتواصلة، استطاعت أن ترسخ لنفسها نموذجاً متفرداً، لطرح القضايا والأفكار الاستباقية الخلاقة، بشكل يواكب أحدث التغيرات العالمية المتسارعة، بل ويسبقها في كثير من الأحيان، وهو النموذج الذي تقوده الرؤية الاستثنائية لقيادة الإمارات، التي عُرفت بفكرها الاستشرافي والاستباقي، ومدرستها المتفردة في التخطيط والتنفيذ، وكفاءة إدارتها للتحديات وتحويلها إلى فرص.

وهو أيضاً النموذج الذي جعل من دبي، التي أصبحت عنواناً للمستقبل وصناعته، بفضل قيادة وفكر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.. جعل منها قبلة العالم ومنصة حواراته، ومظلة تجمع قادته وصناع القرار وأصحاب الفكر من جميع دوله، وفي جميع قطاعات التنمية والتقدم الحيوية.

تظهر قراءة سريعة لأجندة القمة في دوراتها السابقة هذا النموذج بجلاء، كما تظهر الدور الجوهري الذي لعبته القمة في كثير من المراحل والتطورات العالمية، فقد ضمت أجندة القمة في الدورات السابقة، استشرافاً فاعلاً ومؤثراً للتحديات والفرص الواعدة في العديد من القطاعات المستقبلية، والقضايا الملحة التي تهم البشرية جمعاء، وفي مقدمها: التغير المناخي، والأمن الغذائي، والذكاء الاصطناعي، وتصميم وتطوير مدن المستقبل، والأصول الرقمية، وعالم الميتافيرس، والأمن السيبراني، وغيرها.

تنبؤ يعزز الجاهزية

وبرزت أهمية هذا النموذج الاستشرافي بشكل أكبر خلال الدورة السابعة من القمة في عام 2018، والتي جاءت دليلاً على الأهمية العظيمة لهذا المحفل العالمي الاستثنائي، من خلال تنبؤ القمة بتفشي وباء عالمي، ودعوتها إلى التعامل الاستباقي مع مثل هذه الظروف، والجاهزية الكاملة لها، حيث توقعت منظمة الصحة العالمية من منصة القمة، إمكانية تفشي وباء يقتل الملايين، ويتسبب بخسائر اقتصادية فادحة، وبالفعل، هذا ما استذكره العالم سريعاً عند تسجيل أول إصابة بجائحة «كوفيد 19»، في العام التالي لتلك الدورة في 2019، ليشكل الاستشراف والاستباقية في تعزيز الجاهزية للتحديات، العامل الأبرز في قدرة الحكومات ونجاحها في التعامل مع الجائحة.

وفي ظروف الجائحة ذاتها، مثلت الدورة الثامنة من القمة، التي نجحت في جمع حكومات العالم في ختام «إكسبو 2020 دبي»، أهمية مضاعفة، كونها جاءت كأكبر حدث عالمي شامل، في ذلك التوقيت الحاسم، يجمع الحكومات والمنظمات الدولية، ونخبة من رواد الأعمال والشركات الكبرى والقطاع الخاص على منصة واحدة، لتشكيل منظومة الفرص المستقبلية، ودعم الجهود العالمية للخروج من مرحلة جائحة «كوفيد 19»، واستعادة النمو والانتعاش في الاقتصاد والتنمية، وكامل دورة الحياة بكل قطاعاتها الحيوية.

فتح الأبواب أمام الفرص

إن التحليل للمحاور النوعية التي كانت تطرحها أجندة القمة في كل دورة، تكشف عن الأثر الكبير الذي تركته القمة بفتحها الأبواب أمام الفرص الواعدة لمختلف القطاعات الوليدة، عبر منتديات متخصصة، وتقارير دقيقة لتحليل واستشراف هذه الفرص، وتوجهات العالم الجديد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد شهد الذكاء الاصطناعي بكل مجالاته ومستقبل المدن الذكية والحكومات الذكية وأمنها السيبراني، اهتماماً خاصاً على أجندة القمة في مختلف دوراتها، ونحن نشهد اليوم التطورات المذهلة والمتسارعة في هذه المجالات، والتي احتاجت بالفعل إلى هذا الدور المبكر الذي قامت به القمة، لتمكين الحكومات في التعامل معه، كما يدلل على ذلك مجال الميتافيرس، الذي وضعته القمة على أجندة دورتها الماضية، بمنتدى متخصص، ركز على أهم معالم القطاع خلال العقد المقبل، وهو ما يتنظر أن يحدث اختراقات وتحولات كبيرة في جميع مجالات العمل والحياة في المستقبل القريب.

كما كان للقمة سبق جوهري في دعوتها، من خلال أحد تقاريرها، إلى ضرورة تنظيم العملات والأصول المشفرة، وتحقيق التوازن بين دورها في النظام المالي، مقارنة مع العملات التقليدية والعملات الرقمية للمصارف المركزية، وتسليطها الضوء على ما توفره تقنية البلوك تشين من فرص استثمارية كبيرة، وتركيزها على ضرورة التعاون لتطوير منظومة تشريعات داعمة لهذا المجال الحيوي، وضمان استمرار نموه وازدهاره. وهذه المجالات وجدت اهتماماً مبكراً من القمة، منذ دورتها في عام 2016، لتواصل بعد ذلك تقديم المساهمات النوعية في استشراف تحديات وفرص هذه القطاعات المتنامية.

أما في قضية التغير المناخي، فقد انطلق الاهتمام الخاص بها من القمة العالمية للحكومات، من الإيمان الكبير لقيادة الإمارات بأن مواجهة التغير المناخي، هو المعركة المصيرية الأهم، والأكثر إلحاحاً أمام البشرية، خلال هذه المرحلة، وتمثل هذا الاهتمام بوضع التغير المناخي في مقدم القضايا الرئيسة للقمة، التي دعمت هذه القضية بالحوارات والمنتديات والتقارير الخاصة، والدعوات المتسمرة، ووضع الحلول المبتكرة لتبني الاستدامة والطاقة النظيفة، والتعامل السريع والجذري مع هذه القضية الملحة.

أجندة ترسم الأولويات

رسخت القمة العالمية للحكومات، عبر دوراتها السابقة، تاريخاً من النجاحات المهمة، عبر نموذجها الاستشرافي، وأجندتها السباقة على التغيرات والتحولات العالمية، لتتمكن من خلال هذه النجاحات، من رسم الأولويات الأهم لحكومات العالم التي تنشد التطور لها ولمجتمعاتها، وتواصل القمة اليوم، عبر نموذجها المتفرد، والفكر الذي يقودها، صياغة هذه الأولويات والتوجهات، لتحقيق الغاية الأولى والأسمى، وهي خدمة الإنسان وحضارته وتقدمه وتطوره الدائم، حيث تحفل أجندة الدورة الحالية، بمحاور رئيسة غاية في الأهمية، تشمل: مستقبل المجتمعات والرعاية الصحية، وحوكمة المرونة الاقتصادية والتواصل، والتعليم والوظائف، كأولويات الحكومة، وتسريع التنمية والحوكمة، واستكشاف آفاق جديدة، وتصميم واستدامة المدن العالمية.

7

تقدم الدورة الحالية من القمة العالمية للحكومات 7 جوائز عالمية، إذ يتم توزيعها تقديراً لوزراء الحكومات وممثلي القطاع الخاص والمبتكرين والمبدعين لمساهماتهم الاستثنائية في بناء مجتمع أفضل للبشرية.

وتشمل الجوائز: جائزة أفضل وزير في العالم، وتحدي الجامعات العالمي لاستشراف حكومات المستقبل، وجائزة ابتكارات الحكومات الخلاقة، والجائزة العالمية لفن عرض البيانات، وجائزة التميز الحكومي العالمي، والجائزة العالمية لأفضل التطبيقات الحكومية، و«هي تربح».

80

تشهد الدورة الحالية من القمة العالمية للحكومات 80 اتفاقية ثنائية واجتماعاً رئيسياً وستتيح القمة الفرصة لصناع القرار من حول العالم لترسيخ التعاون لخير الشعوب وتبادل النظرة المستقبلية حول العمل الحكومي الذي تتفوق فيه الفرص على التحديات.

مضاعفة الفرص

استشراف مبكر لقطاعات الأصول الرقمية والميتافيرس والذكاء الاصطناعي ضاعف الفرص

حلول ملحة

أجندات القمة حفلت بحلول لقضايا عالمية ملحة مثل التغير المناخي والأمن الغذائي

قمة حاسمة

أهمية مضاعفة للقمة في ختام إكسبو دبي بجمعها العالم في وقت حاسم لتشكيل منظومة الانتعاش

قطاعات حيوية

قدمت القمة استشرافاً مبكراً لقطاعات حيوية مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وفرصها اللا محدودة

البيان | 05
22 رجب 1444 | 13 فبراير 2023 | العدد 15574 | الاثنين

محمد القرقاوي:
القمة تجسد رؤى محمد بن راشد في صناعة مستقبل أفضل للإنسانية

أكد معالي محمد عبد الله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء، رئيس مؤسسة القمة العالمية للحكومات، أن مشاركة 20 رئيس دولة ورئيس حكومة، وأكثر من 250 وزيراً، و10 آلاف من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين وقادة الفكر والخبراء العالميين الأبرز في العالم، إضافة إلى أكثر من 80 منظمة عالمية وإقليمية، تعكس أن القمة العالمية للحكومات باتت التجمع العالمي الأبرز في بحث التحديات التي تواجه البشرية في مختلف القطاعات الحيوية، وابتكار الحلول واستشراف مستقبل أفضل للبشرية.

دبي-وائل نعيم

- **الحدث بات التجمع العالمي الأبرز في بحث التحديات التي تواجه البشرية في مختلف القطاعات الحيوية**
- **الإمارات حريصة على تعزيز التعاون الدولي والمساهمة في تطوير كفاءة الحكومات حول العالم**

وأشار معالي محمد القرقاوي إلى أن دولة الإمارات، بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حريصة على تعزيز التعاون الدولي، والمساهمة في تطوير كفاءة الحكومات حول العالم، وتعزيز قدرتها على ابتكار الحلول، واستباق التحديات واستشراف المستقبل.

وتجمع القمة تحت مظلتها قادة حكومات ووزراء ومسؤولين وصنّاع قرار، ورواد أفكار ومختصين في الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية من مختلف دول العالم، لتبادل الخبرات والمعارف والأفكار التي تسهم في تعزيز التنمية والازدهار حول العالم، سيشهدون 220 جلسة، يتحدث فيها أكثر من 300 متحدث عالمي، وسيتم إصدار 20 تقريراً معرفياً بالتعاون مع الجهات المعرفية.

رؤية

وأوضح معالي محمد القرقاوي، أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، جعل القمة العالمية للحكومات منصة لحكومات العالم، لتصبح مختبراً ومنصة عالمية، وملتقى للعقول والخبرات ومستشرفي المستقبل، لتجسيد رؤى سموه في صناعة مستقبل أفضل للإنسانية، لافتاً إلى أن القمة أصبحت مصدر إلهام للحكومات والشعوب، بما تقدمه من نماذج عالمية ناجحة للتنمية، تؤدي فيها التكنولوجيا والتجارة الدولية، دوراً أساسياً في تطوير العلاقات بين الحكومات والشعوب، لضمان مستقبل أفضل للمجتمع الإنساني، وترسيخ معايير السلم المجتمعي والعالمي.

وأضاف معاليه: أضحت القمة العالمية للحكومات، وجهة تقصدها القيادات العالمية الباحثة عن أفضل الحلول، وأحدث الأفكار المبتكرة لخدمة شعوبها ومجتمعاتها، وأحد أكبر الأحداث العالمية، حيث تستضيف هذا العام، وفوداً من أكثر من 150 حكومة ودولة.

وأشار إلى أن القمة أسهمت بدورية انعقادها على مدار 10 سنوات، في تعزيز المعارف الحكومية، وصياغة توجهات جديدة، تمكن الحكومات من مواكبة التحولات في عالم متغير، وتشكل القمة فرصة مهمة لمناقشة آفاق النمو الاقتصادي العالمي، وسبل الارتقاء بمعدلاته، وكيفية مواءمة النجاحات الاقتصادية، مع الأبعاد الاجتماعية والإنسانية، وحماية الفئات الأكثر ضعفاً حول العالم.

وتؤكد القمة العالمية للحكومات، الدور الحيوي لدولة الإمارات على الصعيد العالمي، عبر إسهامها الفاعل في بلورة الرؤى الدولية، والحلول المبتكرة لمساعدة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات المختلفة، كما أنها تعكس استراتيجية دولة الإمارات في عقد شراكات فاعلة، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، وابتكار نماذج عمل جديدة لبناء مستقبل أفضل للبشرية، وتسهم القمة العالمية للحكومات، في تشكيل رؤى جديدة للعمل الحكومي، والنهوض بالقطاعات الحيوية لتحقيق الازدهار والتنمية البشرية. وتقدم القمة إضافة نوعية لجهود الحكومات والمؤسسات الدولية، لتحسين جودة الحياة للشعوب، وتعزيز ثقتها بالمستقبل، ودعم الاستقرار في كافة المجتمعات، وتحتضن القمة العالمية للحكومات 2023، جلسات حوارية تفاعلية، ضمن 6 محاور رئيسة، تشمل: مستقبل المجتمعات والرعاية الصحية، وحوكمة المرونة الاقتصادية والتواصل، والتعليم والوظائف كأولويات الحكومة.

متحف المستقبل نموذج إبداعي لمخرجات القمة

دبي-خليفة الراضي

أثمرت القمة العالمية للحكومات العديد من الإنجازات التي شكلت بصمات ناصعة في العمل الحكومي وتقديم الأفكار التي ترتقي بالحاضر وتصنع المستقبل، حيث أصبحت القمة على مدى عشرة أعوام منصة للأفكار الخلاقة وتحويلها إلى واقع.

ويعد متحف المستقبل أحد أبرز هذه المنجزات، حيث بدأ كفكرة في دورة القمة العالمية للحكومات عام 2014، حتى أصبح اليوم أجمل مبنى على وجه الأرض، كما وصفه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، والمعلم الأيقوني المعرفي الجديد في الإمارة، ما يؤكد أن القمة مختبر للإبداع ومصنع حقيقي للأفكار.

حاضنة

ويعتبر المتحف أكبر مختبر من نوعه للأفكار والمقترحات التقنية الإبداعية، وحاضنة للعقول والعلماء والباحثين والمفكرين ومستشرفي المستقبل من مختلف أنحاء العالم، ومنصة لإطلاق المبادرات والمشروعات العلمية والمشروعات المعرفية الإنسانية، بما يسهم في دعم مسيرة الإمارات والمنطقة نحو المستقبل وتحقيق قفزات تنموية في شتى القطاعات والمساهمة في خدمة البشرية.

ويسهم المتحف، إلى جانب إحداث حراك علمي ومعرفي وإبداعي إقليمي، في مد جسور معرفية وعلمية عربية مع نخبة من أهم المراكز العلمية والمعرفية والفكرية العالمية، ويلهم بمبادراته ومشروعاته وتجاربه أعضاء المجتمع العلمي العالمي لمواصلة تطوير حلول مستقبلية مبتكرة تحول التحديات التي تواجهها البشرية إلى فرص واعدة تستفيد منها أجيال المستقبل.

خارطة

ويحجز المتحف مكانه على خارطة الإبداعات الهندسية العالمية بوصفه أيقونة معمارية وحضارية ذات هندسة فريدة وبتقنيات جديدة تماماً، حيث يعتبر من المشاريع المعمارية الأكثر تعقيداً في العالم، ويصنف في خانة «الإعجاز الهندسي»، كما يشكل المتحف نموذجاً للاستدامة من خلال تصميمه الإبداعي المستقبلي، وهو أحد أكثر الأيقونات المعمارية ابتكاراً وتفرداً في العالم، بتصميمه الملهم، ذي الدلالات الفنية والفلسفية والتاريخية، والذي يجمع بين جمال الشكل وانسيابيته وشعريته، ليكون قطعة من الخيال.

كما يشكل متحف المستقبل مساحة للتسامح والتعايش، من خلال استقطاب وجهات نظر ثقافية وفلسفية واجتماعية متنوعة ومختلفة، حيث سيخلق منصة رائدة لتبادل الآراء والمقترحات ومناقشة الأفكار بعمق وجرأة، وهو ما يجعله صرحاً مبتكراً للتعلم والمشاركة في استكشاف التحديات والفرص الناشئة والمحتملة، وإيجاد الحلول المبتكرة لمستقبل أفضل.

مكانة

القمة منصة لحكومات العالم وملتقى للعقول والخبرات ومستشرفي المستقبل

رؤية

فرصة لتطوير العلاقات بين الحكومات والشعوب لضمان مستقبل أفضل للمجتمع الإنساني

مبادئ

التجمع الكبير للحكومات تحت مظلة القمة فرصة لترسيخ معايير السلم المجتمعي والعالمي

حلول

القمة فرصة مهمة لمناقشة آفاق النمو الاقتصادي العالمي وسبل الارتقاء بمعدلاته

كبرى شركات الاستشارات العالمية لـ«البيان»:

القمة تحفز التعاون الدولي لابـ

«ديلويت»:
«قمة الحكومات» تضع حلولاً لمعالجة تحديات الفقر وتغير المناخ والتطور التقني

«ستراتيجي&»:
تسهم في تعزيز وبناء اقتصاد المعرفة في دبي والعالم

«كي بي إم جي»:
تخدم أهداف التنمية المستدامة بإطلاق السباق العالمي لإنقاذ الأرض

«إرنست ويونغ»:
تعزز اقتصاد المعرفة بالتركيز على الابتكار والتنمية الاجتماعية

دبي- بشار باغ

تنظر كبرى شركات الاستشارات الدولية إلى دبي وما تقدمه للعالم من حراك فكري معمق من خلال القمة العالمية للحكومات باعتبارها منارة معرفية تحفز التعاون الدولي، ومنصة استراتيجية دائمة للحوار المفتوح، حيث تسهم دبي بشكل حثيث ومتواصل في التعاون مع الدول والمؤسسات لبحث أفضل السبل من أجل الارتقاء بجاهزية الحكومات والشركات لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً في الحاضر والمستقبل.

وتشكل القمة العالمية للحكومات رافداً حيوياً لتعزيز وبناء اقتصاد المعرفة في دبي وحول العالم من خلال استقطاب نخبة المفكرين وقادة الفكر والخبراء في العالم من القطاعين العام والخاص، لإطلاق حوارات ونقاشات تتناول التحديات الحالية والمستقبلية الأكثر إلحاحاً، وفي الوقت ذاته الارتقاء بالتفكير ودفعه قدماً على مر الزمن لاستكشاف آفاق جديدة.

وتوفر القمة مساحة للحوار المفتوح وتبادل الأفكار لتطوير حلول مبتكرة للتحديات التي يواجهها العالم اليوم، وتشكيل رؤية استشرافية مستقبلية. علاوة على ذلك، تعمل القمة كمحفز للتعاون الدولي لمعالجة التحديات التي لا يمكن حلها إلا من خلال العمل الجماعي، فيما تعود أهمية الأبحاث والتقارير إلى كونها منصة فريدة للدراسة المتعمقة وعرض التحليلات، ولكن الأهم من ذلك قدرتها على تحفيز المناقشات الفعالة الدافعة للحراك.

وتعتبر القمة العالمية للحكومات بمثابة منصة أساسية لتسهيل تبادل المعارف، إضافة إلى دورها الرائد في دعم الجهود التعاونية الرامية لتطوير أدوات وسياسات ونماذج حيوية لتشكيل حكومات المستقبل.

وتوفر القمة أيضاً منصة لتبادل نتائج البحوث، التي يمكن أن تدعم تطور الحكومة والقطاع الخاص من خلال توفير رؤى ومعلومات بشأن التحديات الاقتصادية والإنمائية الرئيسية، حيث يساعد هذا في صنع القرار وتعزيز التقدم المحرز في هذه المجالات. وتقدم نتائج أبحاث القمة حلولاً قائمة على الأدلة للتحديات التي تواجهها الحكومات والقطاع الخاص. ويمكن لصانعي القرار تشكيل فهم أفضل للوضع الحالي لصناعة أو قطاع معين وتحديد مجالات التحسين.

تأثير إيجابي

وأكد معتصم الدجاني، الرئيس التنفيذي لـ«ديلويت» الشرق الأوسط، أن القمة تجمع القادة من أبرز الدول والجهات الناشطة على مستوى العالم لتقدم المنصة المثلى للحوار وتبادل وجهات النظر والخبرات في مختلف المجالات، ولمعالجة كبرى التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم، وكذلك التحديات التي يتوقع أن يواجهها في المستقبل. وتعتبر هذه القمة فرصة لتعزيز التعاون بين الدول مع بعضها البعض من جهة، ومن جهة أخرى تعاون الدول مع شركات القطاع الخاص، مثل «ديلويت»، لإنتاج أكثر الحلول الابتكارية لمعالجة تحديات مثل الفقر وانعدام المساواة وتغير المناخ والاضطرابات التي يحدثها التطور التكنولوجي.

ولفت الدجاني إلى أن القمة تعطي فرصة لأهم أصحاب الخبرات على مستوى العالم وفي شتى المجالات للتأثير بشكل إيجابي على صناع القرار، ومن ثم صناعة مستقبل أفضل للأجيال القادمة. كما أن التواصل الذي تتيحه القمة يسهم في تعزيز التعاون الدولي، الذي سينتج بدوره استراتيجيات نمو اقتصادي واستدامة شاملة وعابرة للحدود، وهو الأمر الذي نحتاج إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وأوضح أن القمة تعزز من مكانة دبي الرائدة؛ بوصفها مركزاً إقليمياً ودولياً مهماً للابتكار والتكنولوجيا، إذ إنها تسلط الضوء على الجهود التي تقوم بها دبي لتطوير اقتصاد المعرفة عبر مبادرات مثل حكومة دبي الذكية، التي تسعى لجعل دبي أسعد مدينة على مستوى العالم عبر استخدام أحدث الحلول التكنولوجية.

وأضاف: نحن في «ديلويت» نشارك في القمة بصفتنا شريك المعرفة الرسمي، وسننشر خلال القمة تقريرين، يُعنى الأول بكيفية حماية الحكومات والجهات الأخرى لمصالحها في المجال السيبراني، الأمر الذي يعتبر اليوم من كبرى الأولويات للكثير من الدول. أما التقرير الثاني فيُعنى بالفجوة الموجودة اليوم على مستوى المنطقة والعالم، المتعلقة برأس المال البشري، والطرق المبتكرة للحكومات لمعالجة هذا التحدي في ظل متطلبات سوق العمل المعاصر.

ارتقاء بالتفكير

وأكدت سارة داغر الفغالي، زميل أول في مركز الفكر التابع لشركة «ستراتيجي& الشرق الأوسط»، أن أهمية القمة تكمن في قدرتها على استشراف المستقبل، حيث تسهم مثل هذه القمم في ضمان استعداد الحكومات والشركات لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً في المستقبل والحاضر، وبشكل خاص في عالم يتسم بسرعة التطور والتغير. وتعد الموضوعات المتنوعة ومتعددة التخصصات التي تتطرق إليها القمة العالمية للحكومات ضرورية لمناقشة القضايا التي تؤثر على الأفراد والعالم بأسره، والتي يتعذر معالجتها دون التعاون النشط وتبادل وجهات النظر.

ولفتت الفغالي إلى أن القمة تسهم على نحو كبير في تعزيز وبناء اقتصاد المعرفة في دبي وحول العالم من خلال استقطاب أعظم المفكرين وقادة الفكر والخبراء في العالم من القطاعين العام والخاص، لإطلاق حوارات ونقاشات تتناول التحديات الحالية والمستقبلية الأكثر إلحاحاً، وفي الوقت ذاته الارتقاء بالتفكير ودفعه قدماً على مر الزمن لاستكشاف آفاق جديدة.

وأضافت: قدم مركز الفكر في «ستراتيجي& الشرق الأوسط» على مر السنين وبالتعاون مع القمة العالمية للحكومات مجموعة من الأفكار الريادية لموضوعات ملحّة تشغل اهتمام القطاعين العام والخاص، مثل تحقيق المرونة في مجال الرعاية الصحية، وتحديد نماذج الاقتصاد الدائري التي تضمن الاستدامة وكفاءة الموارد. وقمنا معاً بتطوير مؤشر شامل لقياس القدرة على التكيف في المناطق الحضرية، وقدرة المدن على الاستجابة والتعافي والتحول في مواجهة الصدمات والضغوط والشدائد.

وتابعت: لطالما كنا جزءاً من هذه القمة، ونشاركها الهدف ذاته، الذي ينسجم مع تطلعاتنا، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بضرورة تحدي حدود النظم الحالية لسبر آفاق حدود جديدة. ونحرص على وضع الاستشراف القابل للتطبيق، والابتكار المتسارع، والاقتصاد السلوكي، وتقييم الآثار، في خدمة الكشف عن حلول ناجعة لأكثر التحديات إلحاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجهما.

تحول سريع

من جانبه، أوضح ماثيو دي كليرك، الشريك في شركة الاستشارات الإدارية الاستراتيجية «أوليفر وايمان»، الذي يتولى مسؤوليات التنمية الاقتصادية والاستشارات الإدارية الاستراتيجية والممارسات الحكومية في الهند والشرق الأوسط وأفريقيا، أن القمة العالمية للحكومات تعتبر فرصة مميزة للتواصل، مكّنت دبي من تبني هذه المنصة الفريدة لمشاركة أفضل الممارسات المتبعة، فضلاً عن مكانتها الفريدة التي تؤهلها لتكون عاملاً فعالاً للتغيير، ليس فقط للمنطقة، وإنما للعالم بأسره.

وقال إنه في الوقت الذي قطعت فيه دبي شوطاً كبيراً من حيث التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي، فإن الإمارات والمنطقة والعالم بأسره سيواصلون مواجهة التحديات التي تستدعي تحولاً سريعاً وقيادة حكومية قادرة على التأقلم مع التحديات المعاصرة.

وأضاف: إن الموضوعات التي ستحظى باهتمامنا هذا العام لها وقع عالمي، أولها بالطبع الاستدامة؛ نظراً للفعاليات المهمة المجدولة، مثل مؤتمر الأطراف «كوب 28»، الذي سينعقد في دبي، ذلك إضافة إلى موضوعات التضخم المالي وأزمة الطاقة. وأشار إلى أن انعقاد مثل هذه المناقشات العالمية في المنطقة، في أماكن مثل دبي، ليس من قبيل الصدفة، فمنذ بداية القرن، بدأت المنطقة تؤدي دوراً مركزياً عالمياً جديداً، وصارت ملتقى طرق رئيسياً للتجارة والأعمال، ومكاناً تشكل فيه فرص المستقبل، يناقشها ويدعمها القادة والحكومات الطموحة.

وأوضح: على الرغم من جميع التقنيات التحويلية التي ازدهرت أخيراً دعماً للتواصل عن بعد، لا يوجد ما يفوق القدرة على الاتصال في الواقع، وبناء علاقات قائمة على الثقة، ومن هنا تأتي أهمية الموقع الجيوسياسي الفريد لدولة الإمارات، حيث تقدم البيئة المثالية لتبني هذا الحوار وجمع الناس معاً من خلفيات متعددة وتجارب مختلفة ووجهات نظر متباينة لتحفيز نقاشات مثمرة ومفعمة بالحيوية حول ما يمكن الوصول إليه، ويشكل هذا الأمر أهمية أكثر من أي وقت مضى.

وأوضح أن أهمية الأبحاث والتقارير التي تقدمها القمة تعود إلى كونها منصة فريدة للدراسة المتعمقة وعرض التحليلات، لكن الأهم من ذلك قدرتها على تحفيز المناقشات الفعالة الدافعة للحراك. في «أوليفر وايمان» لا يقتصر عملنا على النشر، إنما نسعى للنقاش والمشاركة والتغيير وإحداث الأثر، لافتاً إلى أن المقياس الحقيقي لنجاح مثل هذه التقارير هي جلسات الحوار والنقاش التي تحفزها التقارير للخروج بالحلول الممكنة لمواجهة المشاكل التي تستجد في العالم.

أهمية استثنائية

وأكد فيصل حمادي، مدير مفوض وشريك لدى مجموعة «بوسطن كونسلتينج جروب»، أهمية تطوير هياكل حوكمة جديدة في ظل التسارع الاستثنائي الذي يشهده عالمنا المعاصر، بهدف تمكين النظم الرقمية القائمة من المساهمة على نحو فاعل في توسيع نطاق سلاسل القيمة، وتعتبر القمة العالمية للحكومات بمثابة منصة أساسية لتسهيل تبادل المعارف، إضافة إلى دورها الرائد في دعم الجهود التعاونية الرامية لتطوير أدوات وسياسات ونماذج حيوية لتشكيل حكومات المستقبل.

وأشار إلى أن مثل هذه الأنشطة والفعاليات تكتسب أهمية استثنائية في الوضع الراهن، تزامناً مع تزايد اهتمام الحكومات حول العالم بتبني تقنيات الأتمتة والروبوتات، والتنامي الهائل وغير المسبوق للبيانات وارتقاء مستويات الذكاء.

وأضاف: نتوقع أن يسهم الاقتصاد الرقمي في توليد ما يعادل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال العقد المقبل، وستتمكن الجهات الحكومية من تعزيز قدراتها عبر اتباع أفضل الممارسات التي توفرها القمة العالمية للحكومات، مع الاستمرار في دعم القدرات التنافسية للاقتصادات والحد من حجم الفجوات على مستوى الإنتاجية، والارتقاء بمستويات أدائها في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية على حد سواء.

- التواصل بين المشاركين ينتج استراتيجيات نمو اقتصادي واستدامة شاملة وعابرة للحدود
- استعراض تقرير يبحث سبل حماية الحكومات والجهات الأخرى في المجال السيبراني
- مناقشة الفجوة المتعلقة برأس المال البشري والطرق المبتكرة للحكومات لمعالجتها

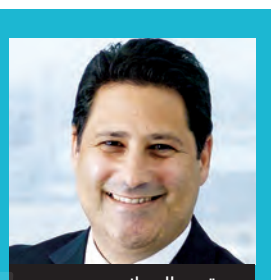
معتصم الدجاني

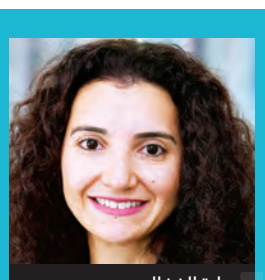
سارة الفغالي

ماثيو دي كليرك

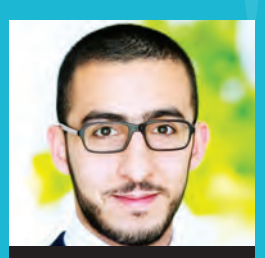
فيصل حمادي

ـتكار حلول تنموية خلاقة

«بي دبليو سي»: تسلط الضوء على الإنجازات الاستثنائية للمسؤولين الحكوميين

«أوليفر وايمان»: تشكل منصة فريدة لمشاركة أفضل الممارسات وإحداث التغيير

«بوسطن كونسلتينج»: تؤدي دوراً في تطوير نماذج حيوية لتشكيل حكومات المستقبل

«بين آند كومباني»: توفر فرصة مهمة لدعم تطور الحكومة والقطاع الخاص

دبي قدوة في حشد الجهود العالمية

أكد عامر شيخ، الرئيس التنفيذي لوحدة أعمال الشرق الأوسط في «بيبسيكو»، أن القمة العالمية للحكومات تسهم بدور مهم في جمع أصحاب المصلحة من جميع أنحاء العالم لوضع وتحديد الأولويات، وتشجيع التغيير على المستوى التنظيمي. ولأن دبي كانت وستبقى من رواد التغيير، بداية من استضافة «إكسبو 2020 دبي» إلى القمة العالمية للحكومات التي تقام سنوياً، ومؤتمر المناخ «كوب 28»، فإنها تمثل قدوة يحتذى بها في تشجيع وحشد الجهود لتحديد الأولويات العالمية التي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على الصعيد الجماعي. وللفعاليات مثل القمة العالمية للحكومات دور كبير في التشديد على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص، إذ تلهمنا إلى التفكير بطريقة جماعية مبتكرة حول كيفية دمج الابتكار في القطاع الحكومي لتحقيق نتائج غير مسبوقة.وأضاف: نحن فخورون بأن نكون جزءاً من قمة هذا العام لنستعرض دور الشركات الناشئة في تطوير حلول مبتكرة للمنطقة، انطلاقاً من تجربتنا في العمل على برامج مثل Greenhouse Accelerator، الذي يعزز التعاون بين الشركات الإقليمية الناشئة والشركات الكبرى والهيئات الحكومية. ونأمل أن يساعدنا ذلك في دعم التغيير الفاعل والمساهمة في ترسيخ مكانة دبي منارةً للعلم والابتكار والتنمية المستمرة.

عامر شيخ

- الاستدامة والتضخم المالي وأزمة الطاقة على طاولة بحث المشاركين
- توقعات بمساهمة الاقتصاد الرقمي في توليد ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال 10 سنوات
- استعراض تقرير يكشف عن خطط الشركات والحكومات في الحرب التنافسية على المواهب

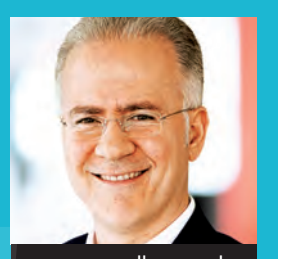
سامر بوهسالي

مازن حوالا

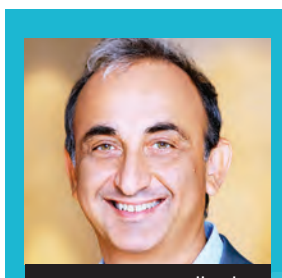
فراس القسوس

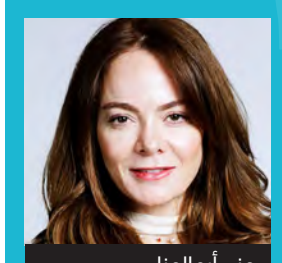
منى أبو الهنا

ولفت إلى أن القمة تعتبر بمثابة منتدى دولي فريد لمناقشة القضايا الملحّة في إطار من الشفافية والانفتاح والمساهمة في تطوير اقتصاد المعرفة، وتقييم الإنجازات والإخفاقات في هذا المجال، والتركيز على اعتماد الحلول المبتكرة والقابلة للتطوير. وتكتسب الأبحاث التي يتم استعراضها خلال اجتماعات القمة العالمية للحكومات أهمية استثنائية؛ نظراً لدورها الفاعل في تسليط الضوء على أهم السياسات والأنظمة التي تعتمد على تكنولوجيا الجيل التالي كقاعدة لتطوير الاقتصاد الرقمي. ومن الأمثلة على ذلك، التقرير المشترك الذي أطلقته مجموعة «بوسطن كونسلتينج جروب» بالتعاون مع القمة العالمية للحكومات بعنوان: «الدور التمكيني للتكنولوجيا»، الذي يركز على أهم الأدوات التي يمكن نشرها من قبل صانعي السياسات والمشرعين لتمكين أجندة الاقتصاد الرقمي عبر المنظومة التطورية المتسارعة لتقنية الجيل الخامس.

وأكد أن دولة الإمارات تتميز بمكانتها الرائدة وقدرتها على تحقيق هدفها المتمثل في رفع حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى 19.4 % مقارنة بـ9.7 % خلال السنوات العشر المقبلة. وتعد رؤية «نحن الإمارات 2031» ركيزة أساسية لتعزيز استراتيجية الاقتصاد الرقمي المتسارعة، وتدعيم ثوابت رؤيتها الاستشرافية للمستقبل الرقمي.

تعزيز التقدم

فيما اعتبر سامر بوهسالي، شريك رئيسي لدى «بين آند كومباني» في منطقة الشرق الأوسط، القمة منصة مهمة للقادة العالميين وصانعي السياسات والخبراء لتبادل الأفكار وتبادل أفضل الممارسات بشأن الجوانب المختلفة للحوكمة، حيث توفر فرصة فريدة للحكومات بغرض عرض حلولها المبتكرة للتغلب على التحديات الاقتصادية والتنموية، وتساعد في تشكيل مستقبل الحوكمة من خلال تعزيز المناقشات بشأن القضايا الرئيسية، مثل التقنية والاستدامة والنمو الاقتصادي، ومن خلال الجمع بين وجهات نظر متنوعة من جميع أنحاء العالم، يمكن للقمة أن تساعد في تعزيز التقدّم وتشكيل مستقبل الحكومات على مستوى العالم.

وأضاف: أعلنت «بين آند كومباني» عن تعاونها مع القمة العالمية للحكومات؛ بوصفها شريكاً معرفياً لتعزيز القيادة الفكرية في الموضوعات ذات الصلة بالمسؤولين الحكوميين من جميع أنحاء العالم. وسوف تستعرض القمة جدول أعمال الجيل القادم من الحكومات، مع التركيز على تسخير الابتكار والتقنية لحل التحديات العالمية التي تواجه البشرية. ويأتي تقرير مشترك صادر عن «بين آند كومباني» والقمة العالمية للحكومات بعنوان «مستقبل العمل: نظرة مركزة على دول مجلس التعاون الخليجي»، نتيجة لهذا التعاون. ويستند إلى بحث مكثف أجرته «بين آند كومباني» خلال العام الماضي، لدراسة دوافع وأولويات العاملين في 19 دولة، بما يشمل السعودية والإمارات. ويهدف التقرير إلى تقديم نظرة ثاقبة بشأن كيفية قيام الشركات والحكومات بالمضي قدماً في الحرب التنافسية على المواهب.

وأشار إلى أن القمة العالمية للحكومات تجمع خبراء وقادة من مختلف المجالات، لمناقشة وعرض الحلول المبتكرة وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة والتقنية والاستدامة. ويساعد هذا التبادل للمعرفة والأفكار في إثراء صانعي السياسات، ويدعم تطوير اقتصاد قائم على المعرفة. كما توفر القمة منصة لتبادل نتائج البحوث، التي يمكن أن تدعم تطور الحكومة والقطاع الخاص من خلال توفير رؤى ومعلومات بشأن التحديات الاقتصادية والإنمائية الرئيسية. ويساعد هذا في صنع القرار وتعزيز التقدم المحرز في هذه المجالات. ويمكن أن توفر نتائج أبحاث القمة العالمية للحكومات حلولاً قائمة على الأدلة للتحديات التي تواجهها الحكومات والقطاع الخاص. ويمكن لصانعي القرار تشكيل فهم أفضل للوضع الحالي لصناعة أو قطاع معين وتحديد مجالات التحسين.

دفع التنمية

وقال مازن حوالا، مسؤول خدمات التحول وإدارة البرامج والمشاريع في «كي بي إم جي لوار جلف»: إذا ألقينا نظرة فاحصة على أجندة القمة لهذا العام، سنجد أن هناك حرصاً وتركيزاً كبيرين على مناقشة أهم القضايا التي تواجه العالم من عدة زوايا، وتناسب شرائح مجتمعية مختلفة، ويصاحب هذا الحرص أيضاً عزيمة عميقة لمعالجة التحديات والآمال التي تواجه المجتمع المحلي والعربي والعالمي، وسأعطي مثالاً، وهي فعالية «الفضاء والكوكب.. السباق العالمي لإنقاذ الأرض»، التي ناقشت كيف يخدم الفضاء أهداف التنمية المستدامة بشكل واقعي قابل للتحقيق، وأيضاً يحمي كوكبنا من المخاطر البيئية التي تحيط بنا، وهذا مثال واحد من بين أمثلة عديدة.

وأكد أن دبي تتصدر الآن المشهد الإقليمي والعالمي في ملفات مهمة واعدة، لكن القمة أيضاً تشجعنا على بذل المزيد، وعلى التحرك بسرعة وبرؤية واضحة ودقيقة. وأضاف: نحن في «كي.بي.إم.جي» نعتبر أنفسنا شريكاً في قصة نجاح دبي والإمارات، ونعمل يومياً بالتعاون مع الجهات المعنية على دفع عجلة التنمية بطرق مختلفة، وعلى سبيل المثال نفخر بأننا شريك معرفي للقمة العالمية للحكومات.

نجاح مستمر

وأكد فراس القسوس، رئيس القطاع الحكومي والعام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى شركة «إرنست ويونغ»، أن دبي أثبتت قدرتها العالية في تنظيم كبرى الأحداث العالمية، وذلك من خلال النجاح المستمر للقمة العالمية للحكومات، الذي يظهر جلياً عبر الحضور الكبير والتمثيل رفيع المستوى للحكومات والخبراء لتبادل الأفكار ومناقشة التحديات العالمية للوصول إلى نتائج وتوصيات بما يخدم المصلحة العامة، مشيراً إلى أن البنية التحتية الراسخة لإمارة دبي ساعدت في إنجاح هذه التجمعات العالمية، وأثبتت قدرة الإمارة على تنظيم فعاليات واسعة النطاق وترسيخ مكانتها لاعباً رئيسياً في صناعة المؤتمرات والقمم العالمية.

ولفت إلى أن النجاح المستمر للقمة العالمية للحكومات والحضور المميز له تأثير مباشر وفعال على تسويق مدينة دبي؛ بوصفها واجهة سياحية واقتصادية عالمية، والذي أدى لزيادة أعداد الزوار والمستثمرين، وبالتالي نمو أعمال التجزئة والسياحة والضيافة، والطيران، والعقارات، والخدمات بشكل عام.

وأوضح أن القمة تعتبر بمثابة منصة مهمة للقادة من مختلف البلدان والخبراء وأصحاب المصلحة للالتقاء ومناقشة القضايا الاقتصادية والإنمائية العالمية الملحّة، حيث يوفر الملتقى مساحة للحوار المفتوح وتبادل الأفكار لتطوير حلول مبتكرة للتحديات التي يواجهها العالم اليوم، وتشكيل رؤية استشرافية مستقبلية. علاوة على ذلك، تعمل القمة كمحفز للتعاون الدولي لمعالجة التحديات العالمية التي لا يمكن حلها إلا من خلال العمل الجماعي.

وحول المساهمة المعرفية للقمة، قال: لقد قدمت القمة على مدى السنين أوراق عمل وأبحاثاً أسهمت في بناء اقتصاد المعرفة في دبي وبقية العالم، حيث ركزت على الابتكار والتكنولوجيا والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وجودة الحياة من خلال توفير منصات لقادة الفكر والخبراء لطرح هذه الأفكار. كما ركزت مخرجات القمة الفكرية للأبحاث والتقارير على إطلاق رؤى وتوصيات قيمة لكل من القطاعين الحكومي والخاص، والتي تساعد صانعي القرار على معالجة هذه التحديات بصورة صحيحة.

ابتكار مرن

بدورها، اعتبرت منى أبو الهنا، شريك في قطاع الخدمات الاستشارية للقطاع العام والحكومي في «بي دبليو سي الشرق الأوسط»، أن القمة العالمية للحكومات توفر منصة للجمع بين قادة الفكر المبتكرين والخبراء العالميين، كما تهدف إلى تشكيل الحكومات المستقبلية، وتحسين العوامل الاقتصادية والبيئية وجودة الحياة التي تؤثر على مواطنيها والعالم بأسره.

وأضافت: نحن نفخر في «بي دبليو سي الشرق الأوسط» بشراكتنا مع القمة العالمية للحكومات على مدى عقد، وكوننا شريكاً معرفياً من خلال تطوير العديد من الرؤى والتقارير الاستراتيجية في مختلف القطاعات. إضافة إلى ذلك، ندعم القمة في تكريم القادة الحكوميين البارزين وتقدير التميز في القطاع العام من خلال «جائزة أفضل وزير»، حيث تسلط الجائزة الضوء على تأثير وإنجازات المسؤولين الحكوميين الاستثنائية من العاملين في الحكومات من جميع أنحاء العالم. وتدعم الجائزة المناهج الناجحة والمستدامة والقابلة للتطوير عبر مجالات تركيز رئيسية، هي: التأثير الاجتماعي والاقتصادي، وتأثير الابتكار المرن والمستعد للمستقبل، والنزاهة والحوكمة الفعالة. وتأتي مجالات التركيز بوصفها ضرورة لتحسين القطاع العام، وتوسيع نطاق المجتمع ليشمل الأجيال القادمة. ونظراً لكون تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية من أكبر التحديات في عصرنا، فقد أصبح هذا محوراً رئيسياً لاختيار الجائزة ومعايير التقييم هذا العام.

ولفتت إلى أن القمة تجمع مجموعة من أهم المفكرين وصناع القرار في العالم، لتبادل المعرفة بشكل جماعي وصياغة الرؤى والأفكار الجديدة لتشكيل مستقبل أفضل، وتتمثل إحدى الطرق الرئيسية لتحقيق ذلك في تطوير مجموعة متنوعة من التقارير المتخصصة التي يتم إصدارها حول القضايا والموضوعات الأكثر إلحاحاً في المنطقة، وكيفية معالجتها مع استمرار تطورها في المستقبل.

وأضافت: على مدار شراكتنا مع القمة بصفتنا شريكاً معرفياً، قمنا بإصدار مجموعة من التقارير المتخصصة لاستكشاف آفاق وأفكار جديدة، بدءاً من الموضوعات المتعلقة بالتغير المناخي والحلول البيئية إلى مواجهة الأزمات العالمية وبناء المرونة الاقتصادية، ودعم التعليم وتنمية المهارات بهدف بناء اقتصادات متنوعة في المستقبل، فعلى سبيل المثال، توصلنا إلى تأثير الحوسبة الكمية على المجتمع، والضروريات الأساسية لاستعداد القطاع العام في عصر الطفرات التكنولوجية المستمرة. وفي الآونة الأخيرة، اكتشفنا التأثير الذي سيحدثه الميتافيرس على مستقبل العمل وسياسات بيئة العمل في المستقبل، كما نظرنا إلى أهمية جعل جودة الحياة والصحة النفسية أولوية وطنية، وتطوير خطوات السياسة المستقبلية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود من الناحية النفسية. وقد جاء ذلك من خلال دراسة أفضل الأمثلة على السياسات وطرق الابتكار عالمياً، جنباً إلى جنب مع التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً في عصرنا، وستوفر هذه التقارير مصادر فريدة للمعرفة والرؤى الملهمة لتحقيق نتائج فعالة.

القمة محفل أفكار ومحرك اقتصادي طويل الأمد

القمة منصة لتبادل الأفكار والحلول الاستشرافية والرؤى المستقبلية | أرشيفية

دبي-بشارباغ

تكتسب القمة العالمية للحكومات أهميتها الأساسية باعتبارها محفلاً دولياً استثنائياً للأفكار والمعرفة ورسم آفاق المستقبل، كما تلعب دوراً محورياً كمحرك اقتصادي حيوي لمجموعة من القطاعات، وذلك في ظل آثارها الإيجابية الآنية خلال فترة انعقاد فعاليتها إلى جانب انعكاساتها طويلة الأمد على الاقتصاد المحلي، فالآثار غير المباشرة على المدى الطويل لمثل هذا الحدث أوسع وأشمل وأكثر عمقاً من آثاره المباشرة.

ويتجلى الأثر غير المباشر للقمة على المدى الطويل في إتاحة الفرص أمام المشاركين الدوليين الدائمين أو لمن يحظون بفرصة الحضور للمرة الأولى للتعرف عن كثب على دبي وتجربة ما تزخر به من مرافق سياحية وترفيهية عصرية وبنيتها التحتية والخدمية المتميزة وما تتمتع به من أرقى معايير جودة الحياة والاطلاع على ما تقدمه الإمارة من جديد بشكل مستمر، كما ينبهر الحضور في كل دورة بالقدرات التنظيمية الرفيعة للحدث والاهتمام بكافة التفاصيل، الأمر الذي يرسخ في أذهانهم الإمكانات المتكاملة التي تتسم بها دبي، مما يترك أثراً عميقاً لدى المشاركين من صناع القرار الاستثماري والاقتصادي وكبار المستثمرين الدوليين ونخبة رجال الأعمال ومسؤولي الشركات الكبرى ورواد الشركات المليارية وأصحاب المشاريع الابتكارية الناشئة، ويحفزهم على العودة مجدداً إلى دبي سواء للسياحة والاستجمام والاستمتاع بما تقدمه أرقى منشآت الضيافة والفنادق في الإمارة، أو للاستفادة من الفرص العقارية التي يجسدها الأفق المعماري المذهل لدبي وأيقوناتها الهندسية المبهرة واقتناء عقارات في المجمعات السكنية والسياحية العصرية بهدف امتلاك منزل ثانٍ أو توسيع المحفظة العقارية الشخصية أو المؤسسية، إلى جانب فرص عقد شراكات مثمرة والاستثمار في دبي للانطلاق منها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية الواعدة بالاستفادة مما توفره من بيئة أعمال متطورة محفزة للنمو، فيما يقرر العديد من الحضور الانتقال إلى دبي للعمل والاستثمار والاستمتاع بالحياة في أجواء منفتحة ومتسامحة حافلة بالتنوع الثقافي والحضاري مع خدمات معيشية لا تضاهى.

أثر اقتصادي

ويكمن الأثر الاقتصادي المباشر للقمة في ما يحدثه تقاطر آلاف المشاركين من رؤساء دول ووفود رسمية وكبار الشخصيات والمسؤولين والخبراء من انتعاش كبير وحركة واسعة النطاق في مجموعة من القطاعات التي تشهد ارتفاعاً في الطلب ونمواً في أعمالها منذ مرحلة الاستعداد وبدء قدوم حشود الزوار قبيل انطلاق القمة، وبالتالي تشكل زيادة الإنفاق الدولي من قبل المشاركين إضافة قيّمة لدورة الإنفاق الاستهلاكي محلياً على امتداد مجمل القطاعات الاقتصادية، ويأتي قطاع الطيران في مقدمتها مع سفر المشاركين من كافة أنحاء العالم إلى دبي بما يشبه جسراً جوياً لا ينقل المشاركين والوفود فحسب، بل يسهم في انتقال الأفكار والمعارف والحلول الاستشرافية والرؤى المستقبلية أيضاً للاجتماع في رحاب دبي عاصمة الفعاليات الكبرى في العالم، مروراً بحجوزات الفنادق التي تزداد مستويات إشغالها على امتداد المدينة بشكل عام، فيما ترفع الفنادق القريبة من موقع الحدث لافتة الإشغال الكامل، بينما تجني باقي القطاعات الخدمية ثمار هذا الحضور الدولي الغفير عبر ارتفاع الطلب والإنفاق على جميع الخدمات من نقل ومواصلات وتسوق وضيافة وخدمات التموين وقطاع تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات وغيرها الكثير.

النهضة العمرانية في دبي تأسر أنظار المشاركين

دبي-بشارباغ

تستقطب القمة العالمية للحكومات في كل دورة أنظار العالم وتشهد مشاركة دولية واسعة ومتنوعة، ويساهم هذا الحضور العالمي الواسع في تسليط الضوء على دبي وإمكاناتها المتكاملة وفرصها الاستثمارية المتنوعة في مختلف القطاعات وفي مقدمتها القطاع العقاري، حيث تشكل النهضة العمرانية المذهلة لدبي علامة مسجلة لها وتلفت أنظار واهتمام المشاركين والحضور في القمة وتمهد للمزيد من الفرص الواعدة.

وشكلت القمة على مدى السنوات العشر الماضية، منصة رائدة للخطاب المتطور حول الحوكمة الرشيدة بجميع أشكالها، وفقاً لحسين سجواني، رئيس مجلس إدارة «داماك»، الذي يشير إلى أن الحدث يشهد مشاركة واسعة لقادة العالم والخبراء الدوليين، كما أن المكانة العالمية لهذا الحدث لا تعكس فقط الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها دبي في استضافة كبرى الأحداث العالمية، بل تؤكد أيضاً على مكانتها مدينة متقدمة ومتطورة والتي تجمع تحت مظلتها زواراً من مختلف أنحاء العالم.

ويرى كريس وايتهيد، الشريك الإداري، شركة «لوكسبيتات سوثبيز إنترناشيونال ريالتي»، أن القمة ساهمت في تعزيز مكانة دبي وجهة للأعمال والاستثمارات ولعبت دوراً في استقطاب المستثمرين العقاريين من حول العالم. وقال: ساعدت القمة في ترسيخ مكانة دبي من خلال الجمع بين القادة والخبراء لمناقشة وعرض أحدث التطورات والاتجاهات في مجالات التكنولوجيا والحوكمة وغيرها، وقد ساهم ذلك في تعزيز صورة دبي كمدينة ديناميكية ذات تطلعات مستقبلية الأمر الذي يمكن أن يكون إيجابياً لقطاع العقارات فيها.

حسين سجواني

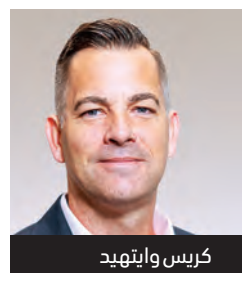
كريس وايتهيد

فيل شيريدان

أرون ليزلي

وجهة عالمية

أكد حسين سجواني، رئيس مجلس إدارة «داماك» أن النجاح الكبير الذي حققته إمارة دبي بصفتها وجهة عالمية توفر تجربة ضيافة عالمية المستوى وقطاعاً عقارياً مزدهراً، فضلاً عن ريادتها في محفظة واسعة من القطاعات الرئيسية، كلها تأتي ضمن مستهدفات القمة.وأضاف سجواني قائلاً : تمثل إمارة دبي في الحقيقة نموذجاً يحتذى به لكل ما يمكن تحقيقه من خلال أفكارها القيادية التي تستشرف المستقبل، بصرف النظر عن التحديات التي واجهها المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة.

فرصة لاستقطاب المستثمرين العقاريين من جميع أنحاء العالم

دبي مدينة متقدمة تعيش في المستقبل والتنوع من أبرز سماتها

محور الازدهار

بدوره، قال فيل شيريدان، الرئيس التنفيذي في «بيركشاير هاثاوي هوم سيرفيسيز»: تستضيف الإمارات القمة منذ عشر سنوات، ونلاحظ في كل عام تغيرات كبيرة في قطاع العقارات. تجمع دبي في هذا الحدث قادة عالميين لديهم رؤية وتطلعات لإرساء مستقبل أفضل للجميع. إن الشعور بضرورة الاستثمار في دبي يبدأ في اللحظة التي يرى فيها المستثمر أفق دبي قبل أن تحط به الطائرة، وعندما يرى المباني الرائعة والمساحات الخضراء والبنية التحتية المتقدمة والحياة المميزة التي تقدمها هذه المدينة التي تؤمن بأهمية رد الجميل للمجتمع.

نهج استباقي

وقال أرون ليزلي جون، رئيس محللي السوق في «سنشري فاينانشال»: لعبت القمة دوراً محورياً في زيادة جاذبية دبي التي تتميز بنهج استباقي فيما يتعلق بصنع سياسات الاقتصاد الكلي مما يساهم في إحداث نقلات نوعية متواصل نحو مستقبل أكثر ازدهاراً.

فريق القمة

قدرات تنظيمية استثنائية تحظى بإشادات دولية

دبي-بشارباغ

رسّخ فريق القمة العالمية للحكومات مستويات استثنائية في دقة وتميز التنظيم، بشهادة الآلاف من المشاركين من القادة وكبار الشخصيات والمسؤولين ورجال الأعمال في هذا الحدث عاماً بعد عام.

ففي حين أن تنظيم الأحداث والفعاليات الكبرى يتطلب التعامل بكفاءة عالية مع متطلبات لوجستية وتنظيمية هائلة، فإن هذه التعقيدات تصل إلى أعلى مستوياتها عندما يتعلق الأمر بحدث يشارك به الآلاف من رؤساء الدول والحكومات والوزراء وكبار المسؤولين وشخصيات بارزة في مختلف المجالات، على غرار القمة العالمية للحكومات، حيث لا تقتصر المتطلبات التنظيمية على الحدث نفسه وإنما تمتد لتشمل مختلف تفاصيل استقبال وتنقل وإقامة وحتى لقاءات وجولات هذه الحشود الضخمة من الشخصيات المهمة التي تشارك في الحدث.

وقد تمكن فريق القمة العالمية للحكومات، وهو من الكفاءات الوطنية المتميزة من أن يحوز على ثناء وإشادة المشاركين في القمة من رؤساء دول ومسؤولين حكوميين وكبار الشخصيات وقادة الأعمال من مختلف أنحاء العالم، وذلك لما يتحلى به من إمكانات وخبرات ودأب على التميز في مختلف الجوانب التشغيلية والإدارية التنظيمية المعقدة والمتشابكة في ظل الحضور الدولي الرفيع والكثيف في فعاليات القمة، حيث أثبت الفريق قدرة فائقة على التعامل بكل اقتدار مع متطلبات إدارة مثل هذا المحفل العالمي سواء تعلق الأمر بتنظيم الأحداث العديدة التي يشملها هذا الحدث الضخم، وتنظيم الوفود وإدارة الجلسات والاجتماعات وغيرها الكثير، أم بالخدمات والتسهيلات والترتيبات المتعلقة بالضيوف والمشاركين.

كما يتولى أعضاء فريق تنظيم القمة مهام واسعة ومتنوعة تغطي كافة العمليات اللوجستية والتنظيمية للحدث، بما في ذلك توفير التسهيلات والخدمات المرتبطة بكبار الشخصيات المشاركين في القمة ومتابعة كافة متطلبات إقامتهم وتحركاتهم وكافة الخدمات اللازمة لهم وللوفود المرافقة وتنسيق كافة العمليات التنظيمية المرتبطة بهم.

ويعد أفراد فريق القمة بمثابة سفراء للدولة، يعكسون من خلال عملهم الدؤوب طبقاً لأرفع المعايير الدولية صورة مشرقة لدولة الإمارات، مع الحرص على إضفاء لمسات رفيعة من كرم الضيافة الإماراتي الأصيل.

القمة ترسّخ معايير تنظيم الفعاليات الكبرى

دبي-بشارباغ

منذ أن فاجأت دبي العالم بتنظيم مبهر لاستضافة الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 2003، لم تتوقف الإمارة يوماً عن الإبداع في تنظيم كبرى الفعاليات المماثلة، لتدشن بذلك انطلاقة كبرى لمسيرة الأحداث والفعاليات الضخمة التي أثبتت ريادة مبكرة لدبي في قدرتها الفائقة على حسن التنظيم والدقة لاستضافة كبرى الفعاليات والقمم العالمية.

أول قمة للحكومات

وجاءت استضافة دبي لأولى دورات قمة الحكومات في عام 2013، والتي تحولت بعد ذلك إلى القمة العالمية للحكومات، لتزيد من مستوى الإبهار، حيث نجحت في تقديم أجندة استراتيجية متكاملة وتنظيم اتسم بالكفاءة التامة، واستمرت في مواصلة التطوير والتحديث بشكل حثيث لا يهدأ، فهي تنافس نفسها دوماً وأبداً، وهي فلسفة تنافسية تم تنفيذها في الدورات المتعاقبة من القمة، حيث تفوقت كل منها على ما سبقها. وقد انعكست هذه القدرة التنظيمية الفائقة في حجم المشاركة الضخمة والتي تقدر بآلاف زوار، من بينهم رؤساء دول ووزراء مالية ورجال مال وأعمال ومسؤولي مؤسسات مالية عالمية. ويتطلب تنظيم حدث دولي نخبوي من طراز القمة العالمية للحكومات فريق عمل استثنائي يتسم بالجدارة والكفاءة والرشاقة العملياتية والمرونة التنظيمية، كما يتطلب بنية تحتية وخدمية ولوجستية متقدمة لا توفرها بكل تميز إلا دبي، إلى جانب القدرة على حشد الطاقات وتوحيد الجهود وتكامل العمل بين مختلف الفرق والتخصصات لتصب في خدمة زوار هذا المحفل العالمي المهم، وبذلك تتكامل جميع عناصر قصة نجاح دبي لتصنع مزيداً من النجاح والتميز الاستثنائي للقمة عاماً بعد عام.

ماهر جلفار

- دبي تتفوق على نفسها في تنظيم الدورات المتعاقبة للقمة العالمية للحكومات
- الاستضافة المبهرة لاجتماعات صندوق النقد 2003 شكلت انطلاقة دبي عاصمة للأحداث العالمية الكبرى
- المشاركة الضخمة لرؤساء الدول والوزراء ومسؤولي المؤسسات المالية تثبت دقة التنظيم

تطور

أكد ماهر عبد الكريم جلفار، نائب الرئيس التنفيذي لإدارة قاعات المعارض والمؤتمرات في مركز دبي التجاري العالمي: «إن النجاح اللافت الذي تحققه القمة العالمية للحكومات عاماً تلو الآخر يعتبر ترجمة للرؤية الثاقبة لقيادتنا الرشيدة في جعل دبي مركزاً عالمياً في مختلف المجالات، وانعكاساً واضحاً للإمكانيات والخبرات والقدرات الهائلة التي تتمتع بها دبي في مجال تنظيم كبرى الفعاليات والملتقيات العالمية.

إكسبو دبي

وتنضم القمة العالمية للحكومات بوصفها حدثاً دولياً استراتيجياً إلى سجل دبي المتميز في تنظيم واستضافة كبرى الفعاليات والمؤتمرات والترحيب بآلاف الزوار وكبار الشخصيات للاجتماع تحت سقف واحد لبحث واستشراف آفاق مستقبل العالم في أهم القطاعات وأبرز المجالات الحيوية.

ورسخت دبي من مكانتها المرموقة باعتبارها عاصمة عالمية للفعاليات الكبرى مع إسدال الستار على أنجح دورة في تاريخ معارض إكسبو الدولية، ففي 31 مارس من العام الماضي اختتمت فعاليات «إكسبو 2020 دبي» بنجاح ساحق على كل المستويات رغم التحديات التي فرضتها الجائحة على العالم أجمع، وبذلك أكدت دبي الإمكانات الاستثنائية التي تتمتع بها في تنظيم واستضافة الأحداث العالمية الضخمة.

عبد السلام المدني

زخم دولي

وشكل الزخم الدولي الواسع والشعبية الهائلة التي شهدتها فعاليات «إكسبو 2020 دبي» انطلاقة جديدة لقطاع المعارض والمؤتمرات في دبي نحو مسارعة التعافي وتجاوز تداعيات الجائحة، وساهمت الفعاليات المتخصصة التي تنظمها وتستضيفها دبي في جمع الخبراء والعاملين في كل القطاعات وإعادة توثيق العلاقات التجارية والمهنية وإبرام الصفقات وعقد شراكات جديدة عبر التواصل الشخصي والمباشر بعد فترات الانقطاع بسبب الجائحة. وبعد مضي 182 يوماً من التجارب التي لا تنسى، سجل «إكسبو 2020 دبي»، أكثر من 24.1 مليون زيارة واستقطب زواراً من 178 دولة، مع اختتام فعالياته، بعد أن شاركت في فعالياته 192 دولة و14 منظمة متعددة الأطراف، و22 شريكاً، وزار الحدث 2777 من قادة الدول، وأظهر للعالم ما يمكن تحقيقه عندما تجتمع البشرية. وبصفته أول إكسبو دولي يقام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، وأول حدث عالمي بهذا الحجم، وهذه الضخامة، يقام منذ بداية الجائحة، شكل «إكسبو 2020 دبي» إنجازاً كبيراً لدبي.

فعاليات استراتيجية

وتتصدر القمة العالمية للحكومات أجندة الفعاليات الدولية الاستراتيجية، حيث يشارك في فعالياتها 20 رئيس دولة وحكومة وأكثر من 250 وزيراً و10 آلاف من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين وقادة الفكر والخبراء العالميين الأبرز في العالم، مع أكثر من 220 جلسة عن مجموعة واسعة عن التحديات التي يواجهها العالم، ويستشرفون المستقبل بما يعزز رفاهية المجتمعات، كما يشارك عدد من قادة الدول ورؤساء الحكومات في الجلسات الرئيسية للقمة.

منصة استشرافية

من جانبه أكد الدكتور عبد السلام المدني، رئيس «إندكس القابضة» أن القمة العالمية للحكومات وباعتبارها منصة لصياغة واستشراف المستقبل، نالت ثقة واستحسان عدد كبير من رؤساء دول العالم والحكومات والمنظمات الدولية والأممية، والدليل على ذلك حرصهم الدؤوب على المشاركة عاماً بعد عام، وما هذا ليكون لولا الطرح الذي يسبق زمانه ويتفوق على نفسه في كل عام، والتنظيم الناجح والذكي الذي يبهر الحضور مع كل نسخة من أعوام القمة. وأضاف: أجمل ما يميز التنظيم التمسك بالأصالة الواضحة في موقع الاستضافة وتنظيم مشاركة الوفود واستقبالهم بضيافة إماراتية أصيلة.

وأضاف إن دبي حرصت دائماً على مناقشة موضوعات تواكب الحداثة والتطور، وقد نجحت في أن تسبق عصرها لما فيه مصلحة الشعوب التي أصبحت تنتظر القمة العالمية للحكومات في كل عام لتتعرف على الأفكار الفذة والحلول الناجحة لمختلف المصاعب التي تواجه حكومات العالم والمنظمات الدولية، عدا عن فرص الشراكات الناجحة التي يقوم بها القطاع الخاص مع نظيره الحكومي عبر بوابة القمة التي تستحق في كل عام كل التقدير على إنجازاتها المتعاقبة.

استشراف آفاق القطاع اللوجستي يضع حلولاً عملية للتحديات المستقبلية

دبي-لؤي عبدالله

عززت القمة العالمية للحكومات الثقة العالمية بالاقتصاد الإماراتي، وأسهمت في تسارع مسار التنمية الذي تشهده الدولة في مختلف المجالات، وامتد تأثيرها المباشر وغير المباشر على القطاعات الاقتصادية الحيوية، لا سيما قطاعات الطيران واللوجستيات، التي تؤدي دوراً رئيسياً في رسم المشهد الاقتصادي للدولة.

وقالت مصادر متخصصة بقطاعي الطيران واللوجستي في تصريحات لـ«البيان»: كان لتنظيم القمة أثر مباشر على نشاط حركة الطيران من خلال الآلاف من الخبراء والضيوف والوفود الرسمية الذين يـزورون دبي خلال القمة، إضافة إلى الأثر غير المباشر، حيث إن الطيران واللوجستيات دائماً ما تتصدر أجندة القمة خلال الجلسات الرئيسية واللقاءات الثنائية والندوات والورش التي يتم تنظيمها.

وأضافت المصادر أن القمة تسهم في تمهيد الطريق أمام القطاع البحري واللوجستي والطيران إلى الريادة العالمية، وترسخ مكانة الإمارات مركزاً رئيسياً لحركة النقل الجوي والنشاط اللوجستي، في ترجمة عملية لرؤية القيادة الرشيدة في بناء إمارات المستقبل التي تضمن استمرار الرخاء والازدهار والتنمية، مشيرة إلى أن منصات القمة واللقاءات والاجتماعات التي تعقد على هامشها مع أهم صناع القرار وراسمي السياسات في العالم شكلت منابر لإيجاد رؤى استباقية لتحديد أهم التوجهات والفرص الجديدة للارتقاء بهذه القطاعات وتعزيز جاهزيتها للمستقبل.

منصة استشرافية

وقال سلطان أحمد بن سليّم، رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة «دي بي ورلد»: إن أهمية القمة العالمية للحكومات تكمن في توفير منصة جامعة استشرافية لمستقبل التعاون الاستراتيجي بين الحكومات نفسها، ومع القطاع الخاص، حيث يتم عبر منصات القمة التأكيد على الالتزام ببناء أفضل العلاقات مع جميع الأطراف من أجل تفعيل منظومة التطوير المستمر في قطاعي التجارة والخدمات اللوجستية.

وأكد على الدور الريادي للقمة بوصفها نموذجاً إيجابياً للتعاون الدولي في مختلف المجالات، بما فيها القطاع اللوجستي، بهدف صناعة مستقبل أفضل للمجتمعات والبلدان. وأضاف: يتمثل عنوان المرحلة المقبلة في كيفية التعامل مع التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة والمستقبلية، عبر تعزيز مرونة الأعمال ووضوح العمليات في الوقت الفعلي، وتحسين كفاءتها من خلال ترسيخ تبني الابتكارات المتقدمة والتقنيات الحديثة، وهنا يكمن أثر القمة العالمية للحكومات التي توفر منصة لإيجاد حلول لكل التحديات واستشراف المستقبل.

وأشار إلى أن القمة توفر فرصة لتضافر الجهود مع جميع الشركاء في قطاع سلاسل التوريد العالمية، مشيراً كذلك إلى أهمية تحقيق المزيد من التعاون والشراكة بما يخدم تعزيز الروابط الاقتصادية وتطوير البنى التحتية الفعالة لكسر الحواجز أمام حركة التجارة حول العالم.

وقال إن مجموعة «دي بي ورلد» تسعى بشكل راسخ ومستمر إلى استشراف المستقبل عبر الاستثمار في توسيع شبكتها العالمية المترابطة، التي تتيح توفير الحلول اللوجستية الذكية المتكاملة والأكثر ابتكاراً، في ضوء التحولات الاقتصادية المتسارعة.

خريطة طريق

وقال محمد عبدالله أهلي، مدير عام هيئة دبي للطيران المدني: إن القمة العالمية للحكومات شكلت خريطة طريق دولية تهدف إلى الارتقاء بالمستقبل من خلال معالجة كل القضايا، وإيجاد حلول عملية للتحديات التي يوجهها العالم في كل المجالات، بما فيها الطيران. وأضاف أن القمة منذ انطلاقتها حتى الآن كان لها أثر مباشر على قطاع الطيران والحركة الجوية عبر مطارات الدولة من خلال آلاف الوفود الرسمية التي تحضر القمة، في حين أن الأثر غير المباشر يكون من خلال الحضور القوي لقضايا الطيران على منابر القمة، التي أسهمت في إيجاد حلول وخطط عملية للتحديات التي تواجه القطاع.

وأوضح أن قطاع الطيران المدني في دبي يجسد قصة نجاح استثنائية في صناعة الطيران العالمية، ترويها مسيرة من الإنجازات الفارقة التي توجت مع احتلال مطار دبي المرتبة الأولى عالمياً في أعداد المسافرين الدوليين، مشيراً إلى أن دبي سعت دائماً خلال العقود الماضية إلى تحويل التحديات إلى فرص نمو في ظل الأهداف التي حددتها لتعزيز مكانتها على خريطة النقل الجوي، لذلك فهي تواصل مسيرة الريادة العالمية والنمو المضطرد، التي حققتها طوال سنوات، مستفيدة من قاعدة عريضة من الخبرات والإنجازات الكبيرة على صعيد تدشين أرقى المطارات الدولية من جهة، ورفع كفاءة أساطيل الناقلات من جهة أخرى.

دور ريادي

وقال جمال الحاي، نائب الرئيس في مطارات دبي: إن القمة من خلال البرامج والجلسات والمحاور التي تناولتها خلال عقد من انطلاقتها أسهمت في إبراز الدور الريادي والإقليمي الذي تقوم به الدولة في مجال تطوير قطاع الطيران المدني، الذي بات نموذجاً عالمياً، مشيراً إلى أن القمة شكلت منصة لمشاركة أفضل الممارسات التي تطبقها الدول على مستوى النقل الجوي والعمل الحكومي المرتبط بهذا القطاع، إلى جانب إيجاد حلول للتحديات المستقبلية التي سوف يواجهها هذا القطاع الحيوي.

وأضاف أن الحدث الدولي الذي يجمع تحت مظلته نخبة من قادة الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين كان له أثر كبير في تشكيل خريطة طريق لاستشراف المستقبل من خلال تحديد برامج عمل تستهدف معالجة التحديات التي يواجها العالم في جميع القطاعات، بما فيها قطاع الطيران، الذي كان دائماً حاضراً على أجندة القمة وموضوعاتها وحواراتها النوعية بين صناع القرار وواضعي السياسات ومخططي الاستراتيجيات الحكومية.

وأوضح أن الإمارات تحتل مكانة بارزة في قطاع الطيران على الصعيدين الإقليمي والدولي، وما زال هذا القطاع يواصل مسيرة الريادة العالمية والنمو التي حققها على مدى العقود الماضية، ما جعله من أهم القطاعات الاستراتيجية الرئيسية التي تستهدفها الخطط الحكومية لبناء اقتصاد قوي ومستدام.

تبادل الأفكار

وقالت المهندسة حصة آل مالك، مستشار وزير الطاقة والبنية التحتية لشؤون النقل البحري: إن القمة شكلت على مدى عقد من الزمن منصة دولية لتبادل الرؤى والأفكار وتعميم أفضل الممارسات، الأمر الذي أسهم في تعزيز التنمية المستدامة في العديد من القطاعات، وفي مقدمتها القطاع البحري واللوجستي، الذي يسهم بشكل كبير في هذا الجانب، إذ يتم مناولة أكثر من 80 % من تجارة العالم عبر الشحن البحري.

وأضافت أن الإمارات استفادت بشكل كبير من استضافة هذه القمة العالمية والمشاركة فيها، حيث أتاحت لنا الالتقاء وجهاً لوجه مع صناع القرار في مختلف دول العالم، والاطلاع على تجاربهم وقصص نجاحهم، في الوقت ذاته الذي اطلعت خلاله العديد من الدول على تجارب وقصص نجاح الإمارات، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في الارتقاء بمكانة القطاع البحري واللوجستي في الدولة، الذي يتبوأ حالياً مرتبة الصدارة في العديد من مؤشرات التنافسية الدولية. وقالت إن الإمارات تفخر بامتلاكها المثلث الذهبي للخدمات للوجستية والشحن، براً وبحراً وجواً، الذي يشكل دعامة رئيسية للاقتصاد الوطني والإقليمي بشكل عام.

وقال إبراهيم أهلي، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي لخدمات الملاحة الجوية «دانـز»: إن الإمارات بشكل عام، ودبي بشكل خاص، نجحت عبر جلسات وبرامج وملتقيات القمة العالمية للحكومات في إبراز التجربة الإماراتية في قطاع الطيران، التي باتت تمثل خريطة طريق للعديد من الدول التي تطمح للارتقاء بهذا القطاع، مشيراً إلى أن النموذج الإماراتي يعتبر من أنجح النماذج، حيث حقق قفزات نوعية ساعدته على اختصار الزمن ووضعته على رأس العديد من المؤشرات العالمية خلال فترة زمنية قصيرة، وذلك استرشاداً بتوجيهات القيادة الرشيدة للإمارة بشكل عام، وقيادة قطاع الطيران بشكل خاص.

وأكد أن مؤسسة دبي لخدمات الملاحة الجوية تتمتع بثقافة التفكير المستقبلي، ولديها كل الخبرات والتقنيات التي تضمن الحفاظ على سلاسة حركة الطيران في كل الأوقات، وتحت كل الظروف، كما أن تجربة دبي في إدارة الحركة الجوية لعدد من المطارات، ومنها المطار الأكثر ازدحاماً في العالم بالمسافرين الدوليين، باتت نموذجاً عالمياً تسعى العديد من الدول إلى استنساخها، لذلك تعتبر القمة العالمية للحكومات مكاناً مثالياً لاستعراض هذه التجربة.

منتدى عالمي

وقال سعيد العابدي، عضو المجلس الوطني الاتحادي: إن القمة نجحت على مدى عقد من الزمن في ترسيخ مكانتها بوصفها من أبرز المنتديات العالمية تأثيراً وقدرة على صنع الفارق في استشراف المستقبل وطرح المبادرات الاستباقية والحلول للتحديات التي واجهتها مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، بما فيها قطاع الطيران والقطاع البحري، مشيراً إلى أن التأثير الأكبر للقمة كان بشكل غير مباشر من خلال استشراف مستقبل هذه القطاعات عبر اللقاءات والندوات والحوارات التي نظمت على هامش القمة.

وأضاف أن القمة أسهمت في تعزيز النظرة العالمية للاقتصاد الإماراتي بشكل عام، ولقطاع الطيران بشكل خاص، مشيراً إلى أن الإمارات رسخت مكانتها مركزاً عالمياً للطيران والسفر، وذلك بفضل المبادرات التي تطلقها والتشريعات التي تنتهجها، التي من شأنها تعزيز تدفق الاستثمارات في مجال الطيران وتطوير المطارات والبنية التحتية. وأوضح أن نجاح قطاع الطيران في الإمارات شكل نموذجاً ملهماً للعديد من المدن العالمية، خاصة وأن الإمارة استطاعت خلال سنوات معدودة أن تعزز مكانتها على خريطة الطيران العالمية لتصبح واحدة من أهم وأكبر الوجهات السياحية العالمية، بحسب العديد من التقارير والمؤشرات الدولية العالمية المتخصصة. وأضاف أن القمة أصبحت منبراً عالمياً لمناقشة كل القضايا والتحديات العالمية، كما أنها تسهم بشكل مباشر في نشاط حركة الطيران، لا سيما وأنها تشكل منصة جامعة لأكثر من 30 منظمة عالمية، حيث تستضيف في نسختها الاستثنائية هذا العام أكثر من 10000 مشارك بينهم رؤساء وقادة دول ومسؤولون حكوميون وخبراء وقادة في القطاع الخاص، لاستشراف مستقبل الحكومات ضمن أكثر من 220 جلسة حوارية وتفاعلية.

سلطان بن سليم

سلطان بن سليم: منصة استشرافية لمستقبل التعاون بين الحكومات

محمد أهلي

محمد أهلي: الطيران المدني في دبي قصة نجاح استثنائية

جمال الحاي

جمال الحاي: القمة تبرز دور الإمارات في تطوير الطيران المدني

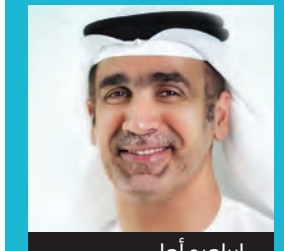
إبراهيم أهلي

حصة آل مالك: اللقاءات ترتقي بمكانة القطاعين البحري واللوجستي

حصة آل مالك

إبراهيم أهلي: تجربة الدولة في الطيران خريطة طريق عالمية

سعيد العابدي

سعيد العابدي: فرصة لطرح مبادرات استباقية وحلول للتحديات

منصة متكاملة

قال كريس مورلي، مدير المجموعة في «سيتريد ماريتايم»، إن القمة العالمية للحكومات تشكل منصة متكاملة للقيادات وصناع القرار الذين يرسمون الإستراتيجيات المستقبلية في مختلف المجالات، بما في ذلك القطاعان البحري واللوجستي، مشيراً إلى أن هذين القطاعين دائمي الحضور على منابر القمة من خلال النقاشات والندوات والجلسات التي تتناول التحديات التي تواجه القطاع. وأضاف إن القمة تواصل تحقيق دورها في تطوير الصناعة البحرية واللوجستية المحلية والعالمية، لما لها من أهمية في تعزيز الاستدامة في الاقتصادات العالمية، ونتطلع إلى عقد المزيد من تلك المحادثات المثمرة على هذا المسرح العالمي. وقال إن هذا الحدث أصبح منصة متفردة في بناء مستقبل أفضل من خلال تبادل الخبرات والمعارف.

كريس مورلي

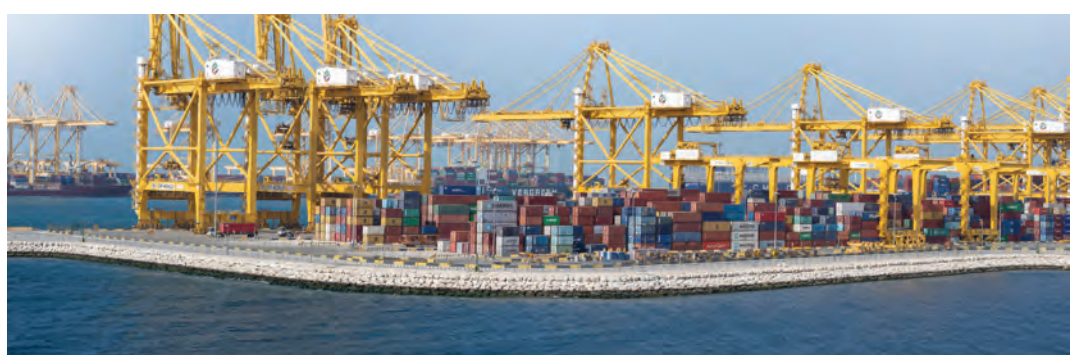

القمة انتقلت من تطوير «الإدارة الحكومية» إلى «استشراف حكومات المستقبل»

الحوكمة

10 سنوات من الارتقاء بالأداء الحكومي

دبي-سيدصالح

تُعنى القمة العالمية للحكومات في دبي بالأساس بتطوير أداء الحكومات والرقي به إلى ما يتناغم مع معطيات العصر ويلبي متطلباته، لذا كان من الطبيعي أن تضع حكومة الإمارات قضية الحوكمة نصب عينيها، خاصة وأن الدولة تحتفل هذا العام بمرور عقد كامل على عمر القمة التي انطلقت للمرة الأولى في عام 2013، فمنذ الاهتمام بـ«الإدارة الحكومية»، وهو الموضوع الأساسي لأولى دورات القمة، إلى «استشراف حكومات المستقبل»، وهو شعار الدورة الوشيكة في 2023، مرت الحوكمة بفترات متباينة خاضت خلالها تحديات متنوعة. وهنا نرصد كيف تصدى المشاركون في القمة لهذه التحديات بأفكارهم ومفاهيمهم التي طرحوها للنقاش في فعاليات خلال 10 سنوات كاملة.

تحول إيجابي

من الأهمية بمكان تعريف مصطلح الحوكمة، خاصة وأنه بات يتردد على ألسنة غالبية المشاركين في المؤتمرات والفعاليات العالمية. وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الحوكمة هي: «مجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعّالة من أجل إدارة المنظمات وتحقيق أهدافها». وكانت الرسالة الأساسية التي تبنتها القمة العالمية للحكومات منذ بدايتها في 2013 وسعت بقوة وجدية إلى أدائها على أكمل وجه، هي كيفية إحداث التحول الإيجابي في آليات عمل الحكومات على مستوى العالم. وكان اختيار القمة لهذه الرسالة تحديداً كي تؤديها نابعاً من إيمانها الراسخ بحقيقة أن التحول بات ضرورياً لدعم الابتكار وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية وخلق آفاق وظيفية واقتصادية جديدة. وآمنت القمة أيضاً بأن هذا التحول لن يجري على النحو المطلوب إلا من خلال تحديث ومشاركة البيانات وتوحيد الجهود التعاونية لتحقيق أهداف موحدة، وهذا بدوره لن يتأتى إلا من خلال تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق آلياته في كل الدوائر الحكومية. ونجحت القمة في الترويج لمفهوم الحوكمة، وبات صناع القرار حول العالم يترقبون سنوياً التوصيات والتقارير الصادرة عن القمة التي نجحت حكومة دبي في تحويلها إلى منصة دولية لتبادل المعرفة وترويج مفاهيم الشفافية على المستويين الإقليمي والدولي، وإطلاق مؤشرات تنموية عالمية تسهم في بناء شراكات مع أهم المنظمات الدولية.

حوار مفتوح

ومنذ انطلاق دورتها الأولى في 2013 تحت مسمى «القمة الحكومية» تركت القمة صدى وطنياً وإقليمياً مميزاً عبر حوار وطني مفتوح بين قيادة الصف الأول ومختلف قيادات العمل الحكومي، جرى خلاله التركيز على قطاعات حيوية في الإدارة الحكومية والابتكار وتعميم المعرفة في المنطقة العربية. وركزت القمة الثانية في 2014 على مستقبل الخدمات الحكومية وتحقيق السعادة للمتعاملين والاستفادة من التجارب المتميزة في القطاع الخاص، وشهدت افتتاح متحف الخدمات الحكومية المستقبلية، وهو عبارة عن معرض تفاعلي للتصاميم المستقبلية، يستكشف مستقبل خدمات السفر والرعاية الصحية والتعليم، ويحتضن أكثر من 80 مصمماً وتقنياً ومخططاً مستقبلياً عالمياً من قرابة 20 دولة، بهدف وضع تصور لكيفية تطوير هذه الخدمات في الأعوام المقبلة. وبمشاركة نحو 4000 مشارك من 93 دولة انتقلت القمة في 2015 من ريادة الخدمات الحكومية إلى استشراف المستقبل، لتصبح أكبر تجمع حكومي سنوي في العالم. وناقشت القمة مواضيع تشكيل الحكومات في المستقبل وتعزيز أداء تقديم الخدمات وأطر تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومات، والترويج لتبادل المعرفة والخبرات حول أفضل الممارسات العالمية المبتكرة في القطاع العام، كما شهدت إطلاق جائزتين عالميتين ومتحف للجيل القادم من حكومات المستقبل، ومنصة هي الأكبر من نوعها للابتكار في القطاع الحكومي.

تجمع عالمي

وشهدت القمة تحولاً مهماً في دورتها الرابعة في عام 2016، لتتحول من «القمة الحكومية» إلى «القمة العالمية للحكومات»، وترسخ مكانتها باعتبارها أكبر تجمع عالمي متخصص في استشراف حكومات المستقبل. وشكل التحول من قمة محلية إلى عالمية نقطة فارقة في مسيرة القمة ومستوى تأثيرها، بل وحتى طبيعة المواضيع والقضايا التي تطرحها. وشارك في تلك الدورة أكثر من 120 دولة و4500 مشارك، منهم 2000 شخصية حكومية رفيعة المستوى من خارج الدولة، إضافة إلى 4 منظمات عالمية، هي الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي. وأطلقت القمة في دورتها الرابعة بعض المؤشرات التنموية العالمية تجسيداً لدورها في استشراف المستقبل بالتعاون مع مؤسسات علمية محايدة ومعتمدة عالمياً، حيث تحولت القمة في دورتها الرابعة إلى مركز بحثي معرفي حكومي يصدر الدراسات والأبحاث والتقارير على مدار العام. وتمثل التغيير في ملامح القمة بضيف الشرف السنوي الذي تستقبله القمة العالمية للحكومات لعرض تجربته الثرية بشكل أوسع، كما أطلقت القمة جائزة سنوية جديدة بعنوان «جائزة أفضل وزير على مستوى العالم» لتكريم أفضل وزير قام بقيادة مشروع حكومي نوعي جديد وناجح، واستثنت من المشاركة وزراء الإمارات، حفاظاً على حيادية الجائزة.

وتتوالى نقاط الانطلاق مع توالي دورات القمة، وكانت نقطة الانطلاق الجديدة للقمة في دورتها الخامسة عام 2017 متمثلة في الحوار الذي أجراه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حول استئناف الحضارة في هذه الدورة. لقد أظهر هذا الحوار مدى حيوية الدور الذي باتت تضطلع به القمة على صعيد نشر مفهوم الحوكمة. وكشف الحوار أيضاً حجم تأثير القمة في ما يتعلق بالقراءة الواقعية للواقع، وحجم التحديات التي تعترض مسيرة الدول العربية في النهوض بحضارتها وتنميتها، وأبرز الفرص التي تمكنها من ذلك.

نقلة مهمة

وتُعد دورة 2018 من القمة بمثابة نقلة مهمة في مسيرة القمة على طريق ترسيخ مفهوم الحوكمة والترويج له، ففي هذه الدورة أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عن عناصر رئيسية ضمن استراتيجية الإمارات، التي تهدف لأن تصبح الدولة وجهة لتطوير منتجات الذكاء الاصطناعي وبرامج تعليمية جديدة، وتحقيق الريادة في الحوكمة الرشيدة.

علاوة على ذلك، شهدت دورة 2018 إطلاق «المنتدى العالمي لحوكمة الذكاء الاصطناعي» ضمن ستة منتديات في سابقة هي الأولى التي تشهد فيها القمة إطلاق هذا العدد من المنتديات في دورة واحدة. وبجانب «المنتدى العالمي لحوكمة الذكاء الاصطناعي»، كانت المنتديات الخمسة الأخرى هي: «الحوار العالمي للسعادة»، و«منتدى التغير المناخي»، و«منتدى رواد الشباب العربي»، و«ملتقى أهداف التنمية المستدامة»، و«منتدى استيطان الفضاء».

وأكدت الدورة السابعة للقمة، التي أقيمت في 2019، على الدور المحوري للتكنولوجيا والتطبيق العملي لها في الحياة اليومية للإنسان في مجال المياه واستخداماتها وفي الاقتصاد، وتنافس الاختراعات، وفي حركة المجتمع أفراداً وجماعة، لتصبح مجلبة للسعادة والرفاه والتقدم. وقدمت حكومة الإمارات في هذه الدورة تطبيقاً عملياً لكيفية استخدام التكنولوجيا، ليس في تحلية المياه وإعادة تدويرها فحسب، بل وفي الحد من هدر المياه وإجراء خفض هائل في نسبته مما يتجاوز 40 % إلى ما دون 7 %.

وكان تعزيز المرونة الحكومية أحد أهم الأهداف التي سعت القمة إلى تحقيقها، باعتبار هذه المرونة أحد أركان الحوكمة. وظهرت أهمية المرونة الحكومية على أوضح ما يكون بعد تفشي جائحة «كوفيد 19»، وما كشفت النقاب عنه من احتياج الحكومات حول العالم إلى تبني آليات ونماذج عمل أشد مرونة، كي تستطيع العودة بسرعة إلى أحوالها التقليدية المعتادة عندما يعترض مسيرتها أي عارض أو ظروف طارئة. وإدراكاً من جانبها لأهمية قضية المرونة الحكومية، خصصت دورة 2022 من القمة منتدى خاصاً ضمن منتدياتها للحكومات المرنة. واهتم المنتدى، الذي أطلقت عليه القمة اسم «منتدى الحكومات المرنة»، بتسليط الضوء على طبيعة التحولات الجذرية في الحوكمة، وقدرة الحكومات المرنة على تحقيق التوازن بين الاستقرار والتحول، وذلك بحضور كوكبة من الشخصيات الدولية.

استشراف المستقبل

من المنتظر أن تستكمل القمة في دورتها هذا العام مسيرتها في تعزيز مفهوم الحوكمة، وسيكون التركيز هذا العام على «استشراف حكومات المستقبل»، وهو شعار القمة لهذه الدورة. وتتضمن أجندة القمة لهذا العام عدة جلسات رئيسية في سياق استشراف حكومات المستقبل، منها «إعادة تصميم السياسات للعصر الرقمي»، «كيف تستطيع الحكومات التخطيط لمدن المستقبل»، «كيف نصمم المدن الذكية»، و«كيف سيتغير النظام العالمي في العقد القادم».

طريق المرونة

أكدت الدورات السابقة للقمة العالمية للحكومات أن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق المرونة اللازمة لمواجهة الأزمات غير المسبوقة، إلا أنه يتعين عليها بدء السير فيه بأسرع وقت ممكن. كما أكدت أهمية التعاون، كونه شرطاً أساسياً لتحقيق التحول الإيجابي للعمل الحكومي، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على البيانات التي تسهم في تحسين الحوكمة ودعم عملية صنع القرار. كما أشارت الجلسات إلى ضرورة الاهتمام بريادة الأعمال والابتكار والتكنولوجيا الجديدة وتوظيفها في تصميم استراتيجيات مناسبة. وأجمعت القمم على أن التحول لا يقتصر على الرقمنة فحسب، بل يشمل أيضاً المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ما يتطلب تغيير المنظور السائد وطرق التفكير النمطية.

احتياجات وآمال

أجمعت القمم السابقة على أن التحول في آليات عمل الحكومات لا يكون مجدياً ما لم يخلق تأثيراً إيجابياً ملموساً، ذلك أنه يتعين على كل حكومة أن تضع نصب عينيها هدفاً رئيسياً يتمثل في تلبية احتياجات الشعوب وتحقيق آمالهم وطموحاتهم، وعليه تبرز الثقة بالحكومات بوصفها قاعدة أساسية لتحقيق التحول المطلوب، وذلك من خلال دورها في توفير الموارد الملائمة وتصميم السياسات العامة الداعمة، والاستثمار في بناء المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي، الذي يفتح آفاقاً جديدة لتعزيز المرونة الحكومية.

تحديث وتمكين

أبرزت القمم السابقة أهمية تعزيز المرونة في الاستجابة لمتغيرات العصر، وسلطت الضوء على الأهمية المتنامية للتعلم الجماعي من تجارب القطاعين الحكومي والخاص، وضرورة عمل الحكومات على تحديث السياسات لتسهيل ممارسة الأعمال بعيداً عن الروتين والبيروقراطية، مع تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، وأن مسؤولية تعزيز المرونة في الاستجابة للتحديات الناشئة تقع على عاتق الحكومات.

إعادة تصميم السياسات للعصر الرقمي والتخطيط لمدن المستقبل ضمن أولويات دورة 2023

2013
استهدفت إحداث تحول إيجابي في آليات عمل الحكومات عالمياً

2014
ركزت على مستقبل الخدمات الحكومية وسعادة المتعاملين

2015
عززت التعاون والتنسيق بين الحكومات وترويج تبادل المعرفة

2016
تحولت إلى مركز بحثي معرفي حكومي يصدر الدراسات والأبحاث

2017
شكلت نقطة انطلاق بالتركيز على نشر مفهوم الحوكمة

2018
كانت نقلة مهمة في ترسيخ مفهوم الحوكمة وترويجه

2019
ركزت على تعزيز المرونة الحكومية كأحد أركان الحوكمة

2020
لم تعقد بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد عالمياً

2021
حالت تداعيات جائحة «كوفيد 19» دون عقدها

2022
سلطت الضوء على طبيعة التحولات الجذرية في الحوكمة

2023
الدورة الحالية ترفع شعار «استشراف حكومات المستقبل»

جهود عالمية وحلول مبتكرة
لمواجهة التغير المناخي

تتطرق القمة العالمية للحكومات، في جلساتها وفعالياتها وتقاريرها، إلى العديد من المواضيع التي تشغل العالم، وتعمل من خلال كوكبة الخبراء والدراسات التي تقدمها إلى إيجاد حلول للتحديات، وحشد الجهود لمعالجة التداعيات المستقبلية، واستحوذت قضايا التغير المناخي واستدامة المدن، على جزء كبير من فعاليات الدورات السابقة للقمة العالمية للحكومات، باعتبارها من أبرز التحديات التي يشهدها العالم، وتتطلب تضافر الجهود، وتسريعها للمحافظة على كوكب الأرض من مهددات محتملة، قد تنتج عن ارتفاع درجات الحرارة، بسبب الانبعاثات الضارة والغازات الدفيئة.

دبي-سعيدالوشاحي

› استعراض تجارب دبي وأبوظبي في بناء المدن المستدامة والتنقل الذكي

تناقش القمة العالمية للحكومات، في دورتها الحالية، أهمية تسريع عملية الاستدامة، وتوفير الموارد لعالمنا، والتوسع الحضري السريع، وكيف يمكن للحكومات أن تنشئ مدناً مستدامة، من خلال علم النفس الحضري، والبنية التحتية الذكية، وأنظمة النقل المستدامة، وإنتاج واستهلاك الطاقة المستدامة، وكيف ستكون طريقة تصميم وتشغيل المدن بحلول عام 2050.

وكانت القمة العالمية للحكومات، تطرقت في دوراتها السابقة، إلى العديد من المواضيع التي تتعلق بالتغير المناخي واستدامة المدن، وأطلقت المبادرات والشراكات التي تسهم في حشد الجهود العالمية، كما قدمت الدراسات، واستعرضت التجارب الناجحة لبعض المدن العالمية، التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، منها تجربة دبي وأبوظبي في بناء المدن المستدامة والتنقل الذكي.

أفضل الحلول

وأطلقت القمة العالمية للحكومات في عام 2016، منصة لتفعيل أهداف التنمية المستدامة، للتركيز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 المعتمدة حول العالم، وقد تم إطلاق هذه المبادرة بالشراكة مع الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والعديد من الشركاء المحليين والدوليين، بهدف التغلب على العقبات المختلفة التي تعرقل عمل الدول الساعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتوصل إلى أفضل الحلول للمجالس العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وفي عام 2018، انطلقت المجالس العالمية لأهداف التنمية المستدامة في القمة العالمية للحكومات، وتمثل المجالس شبكة فريدة تجمع صناع القرار من مختلف القطاعات الحكومية، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، تجتمع هذه الأطراف لتبادل الممارسات المبتكرة، ومناقشة التطبيقات الإبداعية المحتملة لأهداف التنمية المستدامة، على المستويين الوطني والعالمي، ويرأس كل مجلس ممثل رفيع المستوى، من إحدى الحكومات أو المنظمات الدولية. وتلتزم المجالس بعقد شراكات جديدة بين الدول والمنظمات، بغية تنفيذ حلولها المبتكرة، ودمج نتائج أعمالها في الأمم المتحدة، وغيرها من المحافل الدولية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وتمتد فترة رئاسة المجالس لمدة عامين، ويركز العام الأول على تطوير المفاهيم ووضع الخطط، بينما يركز العام الثاني على تنفيذ الأفكار، ويعمل كل رئيس ممثلاً للمجلس، فيطرح مناقشاته ونتائجه، عبر مجموعة من المنتديات الدولية، خاصة القمة العالمية للحكومات.

تعزيز التسارع

كما عقدت مؤسسة القمة العالمية للحكومات، بالشراكة مع البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، اجتماعاً افتراضياً «عن بعد»، بعنوان «تعزيز التسارع العالمي لأهداف التنمية المستدامة»، بالتزامن مع افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعمال دورتها العادية الـ 76. وشهد الاجتماع إطلاق الدورة الثانية للمجالس العالمية لأهداف التنمية المستدامة 2021 - 2023، التي ترأس عدداً منها وزراء ومسؤولون في الدولة، وتكونت من 18 مجلساً، تعمل على متابعة ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ودعم الجهود الدولية لإعادة بناء عالم ما بعد جائحة «كورونا»، وناقش المجتمعون سبل تعزيز الجهود الدولية، وابتكار الحلول والآليات الكفيلة بتعزيز التسارع العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبحثوا فرص التعاون، وترسيخ الشراكة البناءة، وإطلاق شراكات جديدة، تجمع مختلف المعنيين بأهداف التنمية المستدامة من الدول والمنظمات والأفراد.

عنصر فاعل

ويأتي تركيز القمة العالمية للحكومات على قضايا استدامة المدن وتحديات المناخ، في إطار توجهات الإمارات والجهود التي تبذلها على الصعيد المحلي والعالمي في خدمة هذا الملف، الذي أصبح الاهتمام به يتنامى عاماً بعد آخر، والتي أهلتها لاستضافة مؤتمر الإطراف «كوب 28»، حيث كانت سباقة في تبنى استراتيجيات ومشاريع متنوعة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، لمواجهة تحديات التغيرات المناخية التي تواجه العالم، بعد إدراكها مبكراً مدى خطورة العواقب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على هذه التغيرات، لذا، بادرت بسن التشريعات، وأطلقت المبادرات في مختلف المجالات، وسارعت في الانضمام للاتفاقيات التي تعني بالمناخ والاستدامة والمحافظة على البيئة، وقادت العديد من الجهود على المستوى الدولي، وأصبحت عنصراً فاعلاً ومسهماً رئيساً في الاتفاقيات الدولية. وفي هذا الشأن، قادت دولة الإمارات في مؤتمر «كوب26» مبادرة «الابتكار الزراعي للمناخ»، إلى جانب الولايات المتحدة، بمشاركة 30 دولة أخرى، وتهدف المبادرة، التي تصل قيمة التزاماتها الأولية إلى 4 مليارات دولار، إلى تسريع العمل على تطوير أنظمة غذائية وزراعية ذكية مناخياً، على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، وتعهدت الدولة باستثمار إضافي قيمته مليار دولار، كجزء من هذه المبادرة، التي تركز على تسريع ابتكار أنظمة زراعية وغذائية، تدعم العمل المناخي، وتسعى المبادرة إلى تعزيز المساهمة الاقتصادية للقطاع الزراعي، وتوفير فرص عمل أكبر في هذا القطاع الحيوي، الذي يوفر اليوم أكثر من ملياري فرصة عمل، ويوفر الغذاء لكافة سكان الكوكب.

كما انضمت الإمارات، إلى التعهد العالمي للميثان، بناءً على مكانتها كواحدة من أقل الدول إطلاقاً لانبعاثات غاز الميثان في العالم، وستشارك الدولة أفضل ممارساتها في إدارة انبعاثات الميثان، مع أعضاء المبادرة، التي يقودها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتي تهدف إلى خفض انبعاثات الميثان العالمية بـ 30 %، بحلول نهاية العقد الحالي، خصوصاً أنها نجحت خلال العقود الخمسة الماضية في خفض مستويات حرق الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة المحلي، بنسبة تتجاوز 90 %.

مبادرات وطنية

أطلقت دولة الإمارات في عام 2017، خطة وطنية للتغير المناخي 2050، تركز على دعم النشاطات والمبادرات الوطنية التي تهدف إلى مواجهة تحديات المناخ، من خلال تحقيق ثلاثة أهداف، تكمن في إدارة انبعاثات الغازات الدفيئة، مع الحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام في الدولة، وتقليل المخاطر، وتعزيز التنوع الاقتصادي من خلال تطبيق حلول مبتكرة، بالتعاون مع القطاع الخاص، وتمثل المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050، محركاً وطنياً، يهدف إلى خفض الانبعاثات والحياد المناخي بحلول 2050، ما يجعل الإمارات أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعلن عن هدفها لتحقيق الحياد المناخي. وتتماشى مبادرة الإمارات للحياد المناخي 2050، مع المبادئ العشرة للخمسين الجديدة، حيث ستوفر المبادرة فرصاً جديدة للتنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي، كما تسهم في ترسيخ مكانة الدولة وجهةً مثالية للعيش والعمل، وإنشاء المجتمعات المزدهرة، وتتواءم المبادرة مع أهداف «اتفاق باريس للمناخ»، لتحفيز الدول على إعداد واعتماد استراتيجيات طويلة المدى لخفض انبعاث غازات الدفيئة، والحد من ارتفاع درجات حرارة الأرض دون الدرجة والنصف مئوية، إلى درجتين، مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.

مبادرات ومشاريع وتتولى وزارة التغير المناخي والبيئة، قيادة وتنسيق جهود تحقيق الحيادية المناخية، وضمان التكامل على المستوى الوطني لتنفيذ هذا القرار، وتقوم كافة الجهات المعنية في القطاعات الرئيسة، مثل الطاقة والاقتصاد والصناعة والبنية التحتية والنقل والنفايات والزراعة والبيئة، بتحديث الخطط والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة، وتنفيذ المبادرات والمشاريع التي من شأنها تحقيق الحيادية المناخية مع حلول 2050، بما يتماشى مع احتياجات ومتطلبات النمو في مختلف القطاعات، كما تقوم الجهات والهيئات المختصة في الدولة على المستويين الاتحادي والمحلي، بإعداد دراسات شاملة ومفصلة، بهدف تطوير الخطط، واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول للحياد المناخي بحلول عام 2050، مع ضمان النمو الاقتصادي المستدام.

بدوره، يمتلك قطاع النفط والغاز في دولة الإمارات اليوم، واحداً من أدنى مستويات كثافة انبعاثات الميثان في العالم، بنسبة لا تتجاوز 0,01 %. وخلال مؤتمر «كوب26» ذاته، أعلنت دولة الإمارات، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا»، عن إطلاق منصة لتسريع نشر حلول ومشاريع الطاقة المتجددة، والتي تهدف إلى توفير تمويل عالمي جديد، لتسريع التحول إلى حلول الطاقة المتجددة في البلدان النامية، وتعهدت الإمارات بتقديم 400 مليون دولار، من خلال «صندوق أبوظبي للتنمية»، لدعم هذه المنصة في جمع تمويل لا يقل عن مليار دولار، كما أعلنت الإمارات، ممثلةً في وزارة الطاقة والبنية التحتية، عن خريطة طريق لتحقيق الريادة في مجال الهيدروجين، وهي خطة وطنية شاملة، تهدف إلى دعم الصناعات المحلية منخفضة الكربون، والمساهمة في تحقيق الحياد المناخي، وتعزيز مكانة الدولة كمصدّر للهيدروجين.

3 أهداف

وتتضمن خريطة الطريق، ثلاثة أهداف أساسية، تتمثل في إتاحة مصادر جديدة لتوفير القيمة، من خلال تصدير الهيدروجين منخفض الكربون ومشتقاته ومنتجاته، إلى مناطق الاستيراد الرئيسة، وتعزيز فرص مشتقات الهيدروجين الجديدة بوساطة الفولاذ منخفض الكربون والكيروسين المستدام، بالإضافة إلى الصناعات الأخرى ذات الأولوية، والتي تسهم في تحقيق الحياد المناخي بحلول 2050.كما رفعت الدولة هدف زراعة أشجار القرم، وفق التقرير الثاني من مساهماتها المحددة وطنياً - من 30 مليوناً إلى 100 مليون شجرة بحلول 2030، كخطوة داعمة لمكانة الإمارات الرائدة في الاعتماد على الحلول المستندة إلى الطبيعة، في مواجهة تحدي التغير المناخي، وعبر هذا الهدف، ستصل مساحات غابات القرم في الدولة إلى 483 كيلومتراً مربعاً، وستعمل على التقاط 115000 طن من ثاني أكسيد الكربون. ويأتي فوز استضافة الإمارات بمؤتمر الأطراف «كوب 28»، بمثابة شهادة على جهود الإمارات في العمل المناخي، منذ ما يزيد على ثلاثة عقود، حيث كانت الدولة من أوائل الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تصادق على اتفاق باريس.

الطاقة النووية

وإلى جانب ذلك، ستسهم محطة براكة للطاقة النووية، التي بدأت عملياتها التجارية في شهر أبريل 2021، في إزالة حوالي ربع غازات الاحتباس الحراري التي يسببها قطاع الطاقة في دولة الإمارات، عند دخولها للخدمة بالكامل، ومع إطلاق المبادرة الاستراتيجية، سعياً لتحقيق الحياد المناخي 2050، أصبحت الإمارات أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعلن عن السعي لتحقيق الحياد المناخي، من خلال برنامج اقتصادي شامل، يهدف إلى تحقيق التقدم والنمو المستدام.

400
مليون دولار تعهدت بها الإمارات للتحول إلى الطاقة المتجددة في الدول النامية

100
مليون شجرة قرم تهدف الدولة لزراعتها بحلول 2030 لمواجهة تغير المناخ

%25
من غازات الاحتباس الحراري ستسهم محطة براكة للطاقة النووية في إزالتها

%90
خفضاً حققته الدولة بمستويات حرق الغاز خلال العقود الـ5 الماضية

التقارير الصادرة عنها خريطة طريق معرفية

«القمة» بوابة العالم على تعليم المستقبل

قطعت دولة الإمارات شوطاً كبيراً ومهماً على طريق التحول إلى أنظمة التعليم المستقبلية بتقنياتها وحلولها الذكية، لتكون الأقرب بإمكانياتها وقدراتها لتقديم نموذج تعليم متفرد رفيع المستوى، ولعبت القمة العالمية للحكومات دوراً مهماً في طرح محاور تساعد أصحاب القرار في بناء الخطط الاستشرافية لتطوير المنظومة التعليمية، وبناء مستقبل واعد ممزوج بتطور أحدث التقنيات التي أصبحت تقود مختلف القطاعات اليوم.

دبي-رحاب حلاوة

شكلت القمة العالمية للحكومات على مدار دوراتها منصة جامعة تهدف إلى استشراف مستقبل العمل الحكومي حول العالم ودعم برامج عمل حكومات المستقبل مع التركيز على تسخير التقنية والابتكار لمواجهة التحديات الراهنة، كما تعد منذ انطلاقتها ميداناً عالمياً لتبادل المعرفة بين الحكومات، وتسعى القمة من خلال التقارير المعرفية التي تصدرها سنوياً إلى تعزيز الحوار الدولي حول أبرز التوجهات العالمية في القطاعات الحيوية التي تسهم في بناء توجهات المستقبل، ووضع سياسات واستراتيجيات وخطط مستقبلية تعزز جاهزية الحكومات ومرونتها للمرحلة التالية من التطور.

واستشرفت القمة العالمية إجابات عميقة وملهمة حول مستقبل التعليم ودور الحكومات في تطويره، من خلال ما تجمعه القمة من نخبة من المسؤولين الحكوميين والخبراء الدوليين والمتخصصين في قطاع التعليم والمعرفة، لبحث مستقبل التعليم.

وبحثت القمة التغيرات التكنولوجية المتسارعة في عالم اليوم، وتطوراتها الكبيرة وتأثيرها على قطاع التعليم وأدوات الذكاء الاصطناعي، والتعلم عبر المنصات الرقمية وتطوير المعلمين مهنياً وتكنولوجياً بشكل استشرافي قبل سنوات، الأمر الذي جعل التكنولوجيا والمنصات الرقمية والتعليمية جزءاً لا يتجزأ من عملية التعلم، ومعها تحول دور المعلم من ملقن إلى موجه للمتعلم وبات يقود العملية التعليمية عبر شاشات الحاسوب مثلما استشرفت القمة العالمية للحكومات من قبل.

ووصل صدى حوارات القمة العالمية للحكومات إلى خارج جدرانها وهو ما جعل دولة الإمارات تقف اليوم بمثابة منارة تتطلع لها المنطقة والعالم، وتعتبر هذه المكانة التي وصلت لها الدولة اليوم ليست بغريبة على دولة آمنت بالتعليم منذ فجر يومها الأول وأولته الأهمية الكبرى بوضعه في قلب استراتيجياتها دائماً، حتى أصبح من الواضح والسهل للعين المتفحصة تتبع خط نمو مستمر ومستدام لمنظومة التعليم في الإمارات.

تقارير

وأصدرت القمة حزمة تقارير منها تقرير مستقبل تعليم التكنولوجيا، الذي منح الحكومات 4 خطوات رئيسية لمساعدتهم على ردم الهوة في المهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين، وبناء مستقبل أكثر إشراقاً لمواطنيها، وإعداد الطالب لوظائف المستقبل، ومدى أهمية الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة لتسريع وتيرة تطور نظام التعليم، والمساعدة في تخطي مراحل التنمية التي كانت لا مفر منها في السابق، بالإضافة إلى الاستفادة من التعليم التكنولوجي لمعالجة الثغرات في المهارات.

وأصدرت تقريراً آخر حول «مستقبل الحكومات والتعليم.. كيف للحكومات أن تضع نهجاً نظامياً صارماً لتنمية المهارات؟»، وأكدت من خلاله أهمية تصميم نظام خاص لتطوير المهارات يكون مرناً وقابلاً للتكيف مع المتغيرات المستقبلية، ومؤهلاً لمواكبة التوجهات العالمية وتمكين الحكومات من الاستعداد لها.

وأوصى تقرير صادر عن القمة بعنوان «مستقبل التعليم العالي في اقتصاد المعرفة»، بأن تتبنى الحكومات وقادة التعليم العالي نظرة بعيدة المدى، تحقق فيها أنظمة التعليم توازناً بين المتطلبات التكنولوجية والمهنية الحالية والمهارات الدائمة مثل التفكير النقدي وحل المشكلات والابتكار والذكاء العاطفي والقدرة على التكيف والقيادة، مؤكداً على أهمية بناء نظم تعليم أكثر مرونة ورشاقة، تتجاوز مفاهيم القرن الماضي.

وانعكس الاستشراف المستقبلي التي أرسلته الدولة على النتائج الإيجابية والمؤشرات التي حققها قطاع التعليم في دولة الإمارات الذي يعتبر واحداً من أسرع القطاعات نمواً في المنطقة ومسجل فيه أكثر من مليون و100 ألف طالب وطالبة، وأكثر من 70 ألفاً من الهيئات الإدارية والتدريسية في المدارس الخاصة والحكومية، ويضم نحو 17 منهاجاً تعليمياً متنوعاً.

وحققت دولة الإمارات المركز الأول عالمياً عام 2021 في ثلاثة من المؤشرات المرتبطة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة «التعليم الجيد»، واحتلت الإمارات المركز الأول في كل من، مؤشر الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ومؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ضمن تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، كما احتلت المرتبة الأولى في انتقال الطلبة الدوليين ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، وذلك وفقاً لرصد أجراه المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

صدارة

وتعكس الصدارة العالمية للمؤشرات الثلاثة مدى حرص الإمارات على ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة لهم، حيث توفر الدولة حق التعليم المجاني لكافة مواطنيها في المدارس ومؤسسات التعليم العالي الحكومية، ويعتبر التعليم إلزامياً لكل من أكمل ست سنوات، حتى الصف الثاني عشر، أو بلوغ سن الـ18 أيهما أسبق، وتعمل الرؤية التعليمية الجديدة على ترسيخ أطر التعلم الشمولية والتكاملية لتحسين عمليتي التعليم والتعلم ملبياً لطموح المتعلمين، وترسيخ الهوية الوطنية، وتلبية احتياجات الدولة التنموية والمستقبلية، بمخرجات تعليمية عالية الجودة.

وخلال مسيرة الارتقاء بقطاع التعليم، حققت دولة الإمارات العديد من الإنجازات وتركت بصمات مضيئة بعضها في المؤشرات العالمية الخاصة بهذا الحقل، ووفقا لنتائج «مؤشر المعرفة العالمي 2022» الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، احتلت الإمارات المرتبة الأولى في التعليم التقني والتدريب المهني بمعدل 70.1 %، والمرتبة الـ30 بمعدل 75.9 في التعليم قبل الجامعي، وحلت في المرتبة التاسعة والعشرين في البحث والتطوير والابتكار بـ33.5 %، وجاءت في المرتبة 44 عالمياً في مؤشر التعليم العالي بـ50.5 %، ويتكون مؤشر المعرفة العالمي من سبعة مؤشرات فرعية مركبة تركز على أداء ستة قطاعات معرفية حيوية منها التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار.

وأخذ التعليم في دولة الإمارات منعطفاً جديداً نحو مستقبل واعد، يرتكز في محوره الأساسي، واهتمامه الرئيسي، وهدفه الاستراتيجي على مخرجات تعليمية أكثر تنافسية، في فكرها ورؤيتها ومستواها التعليمي والإدراكي، ووعيها، وما تتسلح به من قيم وأخلاق وعلم ومعرفة، تشكل جميعها نوابغ إماراتية في مختلف التخصصات والمجالات الحيوية والدقيقة.

ثلاثة وزراء

وعيّنت دولة الإمارات ثلاثة وزراء لتولي مسؤولية حقيبة التعليم، وذلك للارتقاء بقدرات الطلبة ليكونوا بين الأفضل في العالم، وللعمل على تطوير المنظومة التعليمية المتكاملة لدولة الإمارات، بما يتوافق مع رؤى وتوجيهات القيادة الرشيدة وتتواءم مع احتياجات المرحلة القادمة لإعداد جيل قادر على قيادة المستقبل.

واستحدثت دولة الإمارات هيئة اتحادية جديدة لـ«التعليم المبكر» لأول مرة لإحداث فارق كبير في الأجيال القادمة، وتعتبر الإمارات سبّاقة في إبداع الآليات الكفيلة بتعزيز مكانة الطفولة، وتوفير تعليم أكثر تطوراً، وتشرع الهيئة في تكليفها الأول في وضع وتنفيذ خطط شمولية للاهتمام بالطفل منذ ولادته وحتى الصف الرابع تعليماً، وصحةً، ومهارات، وبناء شخصيته وهويته الوطنية.

كما استحدثت الدولة هيئة اتحادية لجودة التعليم، وهي تتبع لمجلس الوزراء، وتختص الهيئة بـ 6 مهام رئيسة، وهما قياس جودة المخرجات التعليمية وأداء الطلبة وكفاءة العملية التعليمية في كافة المراحل، لضمان المواءمة مع أهداف ومستهدفات مخرجات التعليم المعتمدة، والتطوير والتحديث المستمر للأدوات والمسوحات المناسبة لقياس جودة المخرجات التعليمية في جميع المراحل التعليمية، ورفع تقارير بالنتائج والمقترحات لتطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والمناهج، والإشراف على تنفيذ الاختبارات الدولية، ووضع وتنفيذ الاختبارات والمسوحات المركزية والوطنية في مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة لقياس جودة المخرجات التعليمية.

وتعمل الرؤية التعليمية الجديدة على ترسيخ أطر التعلم الشمولية والتكاملية لتحسين عمليتي التعليم والتعلم ملبياً لطموح المتعلمين، وترسيخ الهوية الوطنية، وتلبية احتياجات الدولة التنموية والمستقبلية، بمخرجات تعليمية عالية الجودة.

«مدارس الأجيال»

حرصت دولة الإمارات على إعداد نموذج للتعليم النوعي الذي يضاف إلى جهودها في رفع شأن التعليم وأنشأت «مدارس الأجيال» لتمثل بشرى سارة لمواطني الدولة، حيث توفر المدارس مناهج وطنية ودولية، كما أنها تركز على اللغة العربية والتربية الإسلامية، كما أن الحكومة تتكفل بتعليم الطلبة، وتأتي تلك المبادرة لتوفير مزيد من الخيارات والفرص والنماذج التعليمية، على أن يتم تشغيل وإدارة المدارس من خلال مزودي خدمات تعليمية ذوي الخبرة في القطاع التعليمي المخصص.

وتؤمن دولة الإمارات أن ثروتها الحقيقية تكمن في الإنسان، وأن الاستثمار الأفضل، يكمن في خلق كفاءات مؤهلة لقيادة مسيرة التنمية المستدامة، ومواكبة متغيرات العصر والمستقبل، ومن هنا احتل النظام التعليمي الإماراتي، مكانة بارزة في أجندة الدولة، كما تميز برعاية كريمة ودعم لا محدود من لدن قيادتنا الرشيدة، من أجل الوصول إلى نظام تعليمي من الطراز الأول، يحظى فيه الإماراتيون بفرص متساوية في الحصول على العلوم والمعارف والمهارات، في مدارس متطورة، تقوم على مفاهيم الاستدامة في التعليم، وإكساب الطلبة المهارات العلمية والكفايات الشخصية والحياتية اللازمة، في بيئة محفزة على الابتكار والإبداع.

استشراف مستقبل التعليم ودور الحكومات في تطويره

صدارة
الإمارات الأولى عالمياً في التعليم التقني والتدريب المهني

تفوق
التعليم في الدولة من أسرع القطاعات نمواً في المنطقة

إقبال
1.1 مليون طالب و70 ألفاً من الهيئات الإدارية والتدريسية و17 منهاجاً

اهتمام
تعليم مجاني للمواطنين في المدارس ومؤسسات التعليم العالي الحكومية

استحقاق جسدته الإمارات بإنجازاتها المذهلة

الذكاء الاصطناعي و«الميتافيرس»

سباقات عالمية نحو المستقبل

دبي-نورالأمير

عملت دولة الإمارات مبكراً بدأب شديد للوصول إلى مصاف أكثر الدول تقدماً في العالم وفي جميع المجالات، وعلى الرغم من الجرأة وروح المجازفة التي اتسمت بها خطواتها في سبيل تحقيق ذلك إلا أن التخطيط الاستراتيجي ووفق أسس ودراسات علمية معمقة هو ما ميز هذه الخطوات، والذي أسهم بشكل حاسم في تصدرها المشهد العالمي بين الدول المتقدمة، وعندما اتجهت دول العالم الأكثر تقدماً نحو اعتماد الذكاء الاصطناعي وتقنيات الميتافيرس في تسيير وإدارة شؤونها كانت الإمارات من أولى الدول التي أدخلت هذه التقنيات وأصبحت جزءاً أساسياً في الحياة اليومية للدولة ومؤسساتها المختلفة، ومن هنا فإن تخصيص أحد محاور القمة العالمية للحكومات التي تحتضنها دبي يأتي منسجماً مع ما وصلت إليه الدولة من تطور، وضرورياً لتحقيق غايتها في استثمار الذكاء الاصطناعي وتوظيفه لخدمة البشرية تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة، علاوة على التفاعل مع خبرات دول العالم الأخرى، ولتقدم الإمارات خبراتها في هذا المجال للعالم، هذه الخبرات التي أحاطتها جهود جبارة التي بذلت في سياق رحلة التطور في كل المجالات ومن ضمنها تقديم الخدمات الحكومية بأفضل السبل الممكنة التي تعزز رفاهية المواطن وسعادته.

رؤية استباقية

أدركت الإمارات أن مواكبة التطورات العالمية هو قدرها، ليس هذا فحسب بل وانتزاع مكانة مؤثرة في هذا المشهد العالمي، وتحقق لها ذلك بفضل الرؤية الاستباقية لقيادتها الرشيدة وحكوماتها المتميزة، وشكلت توجيهات ومقولات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الأساس الموضوع لهذا التطور، حيث قال سموه في هذا المجال: «بدأنا رحلة التحول الحكومي قبل 18 سنة بخدمات إلكترونية.. واليوم ننطلق لمرحلة جديدة تعتمد فيه قطاعاتنا وبنيتنا المستقبلية على الذكاء الاصطناعي».

وأضاف سموه بمناسبة إطلاق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي: «أطلقنا استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي.. أحد مشاريعنا للمئوية 2071.. نريد للذكاء الاصطناعي أن يكون حاضراً في أعمالنا وحياتنا وخدماتنا الحكومية». وأوضح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «دولة الإمارات تعتبر من الدول الأكثر استعداداً للمتغيرات التكنولوجية وتسعى لتوفير بنية تحتية مستقبلية لتحسين أسلوب الحياة ولسعادة الناس»، مضيفاً سموه: «الإمارات اليوم أكثر استعداداً للمستقبل.. وأكثر تفاؤلاً بأجيالنا القادمة.. وبحياة أكثر ذكاء وسهولة». رفاهية المواطن وسعادته هي محور تفكير حكومة الإمارات وقيادتها الرشيدة، وهي تشكل نطاق البحث الدائم لها، وفي هذا السياق أدركت أهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها الإيجابية في تطوير أساليب تقديم الخدمات الحكومية، وانطلقت رحلة الحكومة في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي من البرامج والمبادرات عبر الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص.

استراتيجية إماراتية

وكان إطلاق الاستراتيجية الإماراتية للذكاء الاصطناعي بمثابة الإعلان الرسمي لتركيز كل الجهود للدخول إلى عالم أكثر تطوراً، حيث تضم الاستراتيجية ملامح وأهدافاً لجعل دولة الإمارات رائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول 2031، والسعي لتطوير منظومة متكاملة توظف الذكاء الاصطناعي في المجالات الحيوية للدولة، وذلك عبر تحقيق 8 أهداف استراتيجية ومبادرات وتوجهات تهدف إلى توظيف الذكاء الاصطناعي ليسهم في تطوير مجالات حيوية مثل التعليم والاقتصاد وتطوير الحكومة وسعادة المجتمع، بإشراف مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية بالتعاون مع الشركاء والجهات المحلية والاتحادية في دولة الإمارات. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الثمانية في ترسيخ مكانة الدولة كوجهة للذكاء الاصطناعي وزيادة تنافسيتها في القطاعات ذات الأولوية عبر تطوير الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تطوير منظومة خصبة للذكاء الاصطناعي، واعتماده في مجال خدمات المتعاملين وتحسين مستوى المعيشة وأداء الحكومة، كما تضم الأهداف استقطاب وتدريب المواهب على الوظائف المستقبلية التي سيمكنها الذكاء الاصطناعي واستقطاب القدرات البحثية الرائدة عالمياً للعمل في القطاعات المستهدفة، وتوفير البيانات والبنية التحتية الأساسية الداعمة لتصبح بمثابة منصة اختبار للذكاء الاصطناعي، إلى جانب ضمان الحوكمة الفعالة والتنظيم الأمثل.

وترتكز الاستراتيجية ضمن توجهاتها على الاستفادة في المرحلة المقبلة من الأصول المادية والرقمية في إطار اعتماد واختبار الذكاء الاصطناعي، إلى جانب عدد من القطاعات ذات الأولوية في المرحلة الحالية والمتمثلة في الموارد والطاقة، والخدمات اللوجستية والنقل، والسياحة والضيافة، والرعاية الصحية، والأمن الإلكتروني، والتي يتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق مكاسب وتغييرات جذرية بها. كما تضم الاستراتيجية خطة لبناء علامة تجارية راسخة لدولة الإمارات في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال أنشطة الذكاء الاصطناعي، والتي ستؤدي لجعل دولة الإمارات منصة اختبار لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتقديم خدمات معززة بتكنولوجيا متطورة، إلى جانب برامج للتدريب والتأهيل وتبني المواهب والأبحاث وتطوير البيانات والحوكمة.

برنامج وطني

يمثل البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي حزمة متكاملة من الموارد المخصصة لتسليط الضوء على أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات، مع التركيز بوجه خاص على الهدف الطموح للدولة في أن تصبح شريكاً رائداً في الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة على مستوى العالم. ويلقي البرنامج الضوء على مختلف المبادرات والشراكات وأحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، وأثر ذلك كلّه على مستقبل البشرية. ويهدف برنامج الإمارات للتدريب على الذكاء الاصطناعي إلى سد الفجوة في المهارات المطلوبة في قطاع التكنولوجيا ودعم الشباب وتحسين فرصهم لتمكينهم من التغلب على التحديات في قطاع تكنولوجيا المعلومات سريع التغير.

ويستمر برنامج الإمارات للتدريب على الذكاء الاصطناعي ثلاث سنوات بمشاركة 120 طالباً إماراتياً كل عام، وسيتم اختيار 10 طلاب لتلقي تدريب مكثف لمدة 5 أيام للحصول على دبلوم هندسة البيانات والحوسبة السحابية من شركة ديل، وسوف يكتسب الطلاب خبرة عملية في أقسام الشركة المختلفة وستتم دعوتهم لحضور الفعاليات الكبرى مثل أسبوع جيتكس للتقنية.

مخيم الإمارات للذكاء الاصطناعي

وأطلقت دولة الإمارات مخيم الإمارات للذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع عدد من كبرى شركات التكنولوجيا والتعليم بالقطاع الخاص على المستوى الوطني والدولي، ويمثل إطلاق المخيم إحدى مبادرات مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي، الذي يهدف إلى تحديد مسار دولة الإمارات في هذا المجال، ودعم جهود نقل المعرفة وبناء جيل قادر على تبني التقنيات الحديثة في تطوير الحلول ومعالجة مختلف التحديات المستقبلية.

ويهدف البرنامج الوطني للمبرمجين الذي أطلقته الإمارات إلى تنمية الاقتصاد الرقمي في الدولة وتطوير المواهب والخبرات والمشاريع المبتكرة المتخصصة في مجال البرمجة، وتسريع تبنّي تطبيقاتها وأدواتها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمستقبلية.

«الإمارات تبرمج»

فيما يسعى يوم «الإمارات تبرمج»، الذي يجري تنظيمه في 29 أكتوبر من كل عام، إلى تسليط الضوء على المبرمجين في دولة الإمارات، واستعراض دورهم الفعال في المجتمع وفي شتى المجالات، والذي يسهم في تعزيز موقع الدولة كجهة جاذبة للمبرمجين وتمكين المواهب. وفي إطار سعي الإمارات لاستقطاب الشركات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والمبرمجين من جميع أنحاء العالم، والإسهام في تنفيذ محاور وأهداف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، أطلقت رخصة الذكاء الاصطناعي والبرمجة بهدف تعزيز الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي.

ميتافيرس
الإمارات في المستقبل

إدراكاً من أهمية الإمارات لعالم الميتافيرس وتأثيراته الإيجابية على مناحي الحياة كافة وامتلاكه معطيات إحداث الفارق في قدرة الدولة ومكوناتها الاقتصادية على تحقيق إنجازات كبيرة، فقد اتجهت مبكراً نحو اعتماده عنصراً أساسياً في استراتيجيتها التي تستهدف تعزيز مكانتها العالمية التي حظيت بها استناداً إلى سعيها الدؤوب لاعتماد أفضل الوسائل في إدارة شؤون الدولة، وباتت الإمارات من الدول الرائدة في ميدان الاعتماد على الميتافيرس والذكاء الاصطناعي في تسيير شؤونها كافة. وتهدف استراتيجية دبي للميتافيرس إلى ترسيخ مكانة دبي ضمن أفضل 10 مدن في الاقتصادات الرائدة في مجال «الميتافيرس»، وجعلها مركزاً رئيسياً لمجتمع «الميتافيرس» العالمي ومضاعفة عدد شركات البلوك تشين 5 أضعاف قياساً بالعدد الحالي، وتعزيز النجاح الذي حققته دبي باستقطاب 1000 شركة تعمل في مجال البلوك تشين و«الميتافيرس» ودعم 40 ألف وظيفة افتراضية تسهم في الازدهار الاقتصادي في دبي بحلول عام 2030. كما تهدف إلى تشجيع الابتكار في مجال الميتافيرس وتعزيز المساهمة الاقتصادية ودعم الابتكار في هذا القطاع الحيوي من خلال تعزيز التعاون في البحث والتطوير وإنشاء منظومة شاملة لمواجهة التحديات وإنشاء صناديق التمويل وحاضنات الأعمال وجذب شركات ومشاريع الميتافيرس إلى دبي، وتنمية المواهب في مجال الميتافيرس من خلال تنظيم ورش تعليمية وتدريبية في المؤسسات الحكومية ولمطوري تطبيقات الميتافيرس وصناع المحتوى وتطوير تطبيقات الميتافيرس وطرق استخدامها لتطوير أنظمة المؤسسات الحكومية والقطاعات الرئيسية مثل السياحة والتعليم والبيع بالتجزئة والعمل عن بُعد والرعاية الصحية والقطاع القانوني.

وتركز المحاور الرئيسية للاستراتيجية على الواقع الممتد الذي يدمج العالمين الواقعي والافتراضي معاً، ويستخدم المحاكاة وتعلم الآلة والاستدلال للمساعدة في اتخاذ القرارات، كما تعتبر تقنية «البلوك تشين» والذكاء الاصطناعي من الركائز المهمة القادرة على محاكاة عمليات الذكاء والتفكير البشري، وتمثل البيانات والشبكة والحوسبة السحابية الركائز التكنولوجية التي تركز على بيانات العالم الواقعي التي يتم الحصول عليها والتحقق من صحتها وتخزينها ومعالجتها وإدارتها. وتشمل تلك الركائز أيضاً النشر الكامل لشبكات الجيل الخامس لتمكين حوسبة الحافة، وتوفر موارد أنظمة الكمبيوتر عند الطلب، فيما تتيح حوسبة الحافة جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها محلياً عبر الأجهزة الذكية والشبكات المحلية بدلاً من السحابة.

دعم الاقتصاد الوطني

ويسهم الواقع الافتراضي والواقع المُعزّز، وهما عاملان رئيسيان لتمكين «الميتافيرس»، في توفير نحو 6,700 وظيفة وحوالي 500 مليون دولار أمريكي في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحالي، ويمكن أن تزيد مساهمتهما الاقتصادية بشكل كبير في المستقبل.

ويوفر الميتافيرس فرصاً اقتصادية كبيرة، حيث بلغت قيمة تمويل رأس المال الجريء والأسهم الخاصة في الميتافيرس عالمياً 13 مليار دولار في العام 2021، وأسهمت قيمة مبيعات العقارات عبر الميتافيرس بـ500 مليون دولار، كما أسهمت «سكند لايف» في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 بقيمة 650 مليون دولار.

برامج ومنح دراسية

وفرت العديد من مؤسسات التعليم العالي في الدولة برامج دراسية في الذكاء الاصطناعي في مختلف الدرجات (بكالوريوس ودراسات عليا) للطلبة الذين يرغبون بالتخصص والعمل في هذا المجال، وتشمل هذه المؤسسات على سبيل المثال جامعات محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي وسوربون أبوظبي والإمارات، كما توفر الدوائر والجهات المختلفة في الدولة منحاً دراسية للمواطنين الراغبين بالتخصص في مجال الذكاء الاصطناعي محلياً وعالمياً.

- رفاهية المواطن وسعادته محور تفكير حكومة الإمارات وقيادتها الرشيدة
- الإمارات تسعى لتصبح شريكاً رائداً في الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم

من خلال مخرجات إبداعية تستشرف المستقبل

القمة الحكومية تسرّع التحول الرقمي لأنظمة الرعاية الصحية

دبي-عمادعبدالحميد

تناقش القمة الحكومية مواضيع صحية هذا العام من أبرزها مستقبل المجتمعات والرعاية الصحية الذي يتناول أثر العولمة على المجتمعات الافتراضية، وأهمية معالجة القضايا المتعلقة بأخلاقيات العمل والسلوك ومعالجة حالة الأنظمة الصحة العالمية، بما يضمن الصحة العقلية وتحليل التطورات المستقبلية، حيث تسهم القمة الحكومية من خلال مخرجاتها الإبداعية المستقبلية في تسريع عملية التحول الرقمي لأنظمة الرعاية الصحية، الأمر الذي يؤكد دور القمة العالمية للحكومات في استشراف المستقبل وصولاً إلى أفضل الخطوات التي تلبي حاجة المتعاملين والارتقاء بجودة الحياة.

طفرة كبيرة

وقد شهد القطاع الصحي في الإمارات طفرة كبيرة تتماشى مع أحدث ما توصل إليه الطب والعلم والمعرفة البشرية على المستوى العالمي، إلى جانب تقديم خدمات طبية ذكية ومتخصصة تسخر التكنولوجيا، وخدمات صحية مبنية على العلوم الطبية الحديثة، مثل علم الجينوم وتكنولوجيا النانو. وستشهد المرحلة القادمة تطوراً ونمواً متسارعيْن لمستقبل الرعاية الصحية والخدمات الطبية لاستشراف ومواكبة المتغيرات في المجال الصحي، من خلال حزمة مشاريع مبتكرة في القطاع الصحي الخاص، يرتكز معظمها على تقنيات الجيل القادم من الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، مع التركيز على الرعاية الصحية الوقائية والخدمات الذكية على مدار الساعة من دون تدخل بشري، فضلاً عن تعزيز المكانة المرموقة للدولة على خريطة السياحة العلاجية.

وقد أظهرت التغيرات في أنظمة الرعاية الصحية في الدولة فرصاً مثالية لتسريع عملية التحول الرقمي لأنظمة الرعاية الأولية والمجتمعية، خاصة بعد أن كان لأزمة «كوفيد 19» جوانب إيجابية تمثلت بكونها عاملاً محفزاً للتغيير إلى التحول الرقمي، حيث أدركت الجهات الصحية أن ما تحتاجه اليوم هو نظام رعاية صحية يساعد على تلبية حاجات المريض وحصوله على تجربة أفضل ونتائج أفضل في نهاية المطاف، مما يسمح للأطباء بتركيز جهودهم على الاهتمام بالمرضى ذوي الحالات الحرجة، وتلبية متطلبات الحكومة في الوقت نفسه من خلال إدارة الاحتياجات الاقتصادية العامة.

وقد أدركت الجهات الصحية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا على المستوى التفصيلي في دعم تحقيق هذه الرؤية، وهو ما يتطلب تغيير طريقة التفكير، لا سيما مع بلوغها شوطاً في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال يحجز الناس المواعيد عبر الإنترنت، ويطلبون الاستشارات الطبية عبر الفيديو في بعض الأحيان بدلاً من لقاء الطبيب بشكل مباشر.

التطبيب عن بعد

وقد اعتبرت الجهات الصحية أن تبني التكنولوجيا الرقمية لتقديم خدمات الرعاية الصحية «التطبيب عن بعد» إحدى أهم الخطوات خلال جائحة «كوفيد 19» مما يسمح للتكنولوجيا بمراقبة حالة المريض والعناية به بدون التدخل الفعلي للطبيب، فمن فحص العلامات الحيوية مثل ضغط الدم ومستويات السكر في الدم ودرجة الحرارة، تسمح التكنولوجيا بالكشف الدقيق عن أي تدهور في الحالات المزمنة، وذلك من دون الحاجة لزيارة أقسام الإسعاف، مما يعني في نهاية الأمر إمكانية استخدام التكنولوجيا لجمع بيانات المريض خارج مراكز تقديم الرعاية الصحية التقليدية، ونقل مكان الحصول على الرعاية الصحية لتصل إلى أماكن الإقامة والعمل والتسلية. وأدى ذلك إلى رفع مستويات الراحة والتفاعل، وبالتالي أسهمت مراقبة المرضى عن بعد في تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة. ولم تقتصر فوائد ذلك على المرضى الذين سترتفع نسبة تفاعلهم مع مزودي الخدمات الصحية بل ستتعداها لتطال الأطباء الذين سيكونون أكثر قدرة على معالجة الحالات الصحية لمرضاهم بفضل المتابعة المستمرة للبيانات التي تصلهم، مما يعطيهم تصوراً أفضل عن حالة المريض الصحية.

تحول رقمي

ومما لا شك فيه أن أفضل مثال على ذلك كان منصة المراقبة عن بعد في أبوظبي، التي أثبتت استعداد دول الشرق الأوسط لتبني هذا التوجه نحو التحوّل الرقمي والرعاية الصحية من المنزل، فقد أتاحت المنصة للمرضى تجديد وصفاتهم الطبية، وبشكل خاص لمن تتطلب حالتهم الانعزال عن بقية أفراد المجتمع بسبب حساسية وضعهم الصحي. وامتد ذلك ليشمل تطوير نموذج الرعاية الصحية الرقمي في المملكة العربية السعودية، والذي يشمل خدمات واسعة ابتداءً من مساعدة المرضى على إجراء العزل الذاتي خلال جائحة «كوفيد 19» إلى تلقي الاستشارات الطبية من المنزل وتوفير تواصل أكبر بين مزودي الخدمات الطبية والمرضى، فنرى هنا بوضوح كيف أسهمت أزمة «كوفيد 19» في تحفيز الناس على التفكير بأسلوب مختلف، وكيف كان للتكنولوجيا الدور الرئيسي في تحقيق ذلك. وتشهد دولة الإمارات أكثر من أي وقت مضى استخداماً متسارعاً لتطبيقات التتبع الآني لمعدات المستشفيات، مثل تتبع معدات مراقبة القلب ومضخات التسريب تبعاً لمكان وجود المريض، وهذا ما ساعدها في تخصيص الموارد بين المستشفيات بشكل أكثر كفاءة، وسمحت لها بتعقب أثر المعدات أو الأشخاص.

وقد ثمّن المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية جهود دولة الإمارات في تحويل التحديات والتبعات الصحية التي نتجت عن جائحة «كوفيد 19» إلى فرص حقيقية للابتكارات الرقمية ودعم الرعاية الصحية في الدولة بطرق وأساليب جديدة سهلت وصول خدمات الرعاية الصحية لجميع المرضى رغم الحظر المفروض جراء «كوفيد 19»، مشيراً إلى أن دولة الإمارات من دول الإقليم التي لديها سياسات واستراتيجيات وأنظمة حكومية في الصحة الإلكترونية، وتمتلك بنية تحتية تستوعب مستجدات التطبيب الإلكتروني عن بعد.

وأوضح تقرير المكتب الإقليمي أن الزيارات الإلكترونية في دولة الإمارات في ظل جائحة «كورونا» وفرت الرعاية الصحية لأصحاب الأمراض المزمنة والاستشارات عبر الهاتف أو الفيديو، بالإضافة إلى الوصفات الطبية الإلكترونية وتوصيل الأدوية إلى المنزل.

وأكد تقرير المكتب الإقليمي أن «التطبيب عن بعد» هو شكل ناجح من أشكال تقديم الرعاية الصحية، يستخدم في أكثر من 85 دولة وإقليماً حول العالم، وهو متاح في الوقت الحاضر في دولة الإمارات العربية المتحدة ويتيح للمرضى التحدث إلى الأطباء والحصول على المشورة الطبية عبر الهاتف بدلاً من زيارة الطبيب في العيادة أو المستشفى.

وبين المكتب الإقليمي لشرق المتوسط أن الصحة الرقمية في الإمارات تُستخدم أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي لتزويد الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة المعلومات والرسائل حول «كوفيد 19» ومدى تعرضهم لأعراض أكثر حدة بسبب ظروفهم، وأهمية تجنب السلوكيات غير الصحية مثل تعاطي التبغ، والأنظمة الغذائية غير الصحية، كما أن التعلم الإلكتروني يتم باستخدام منصات التعلم الرقمي والمواقع الإلكترونية.

دور البيانات

من الطبيعي أن يوفر التحول الرقمي في نماذج الرعاية الصحية المزيد من البيانات، التي يمكن تحليلها بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، واستخدام وسائل التقنية في جمع وتحليل وعرض البيانات ذات الصلة بالحالة وتقديمها للطبيب الذي يستطيع بدوره القيام بالإجراء المناسب للمريض. وينطوي ذلك على توفير معلومات سهلة القراءة والمشاركة تساعد الأطباء على اتخاذ قرارات أفضل، وبشكل خاص الذين يعملون تحت الضغط، ليتيح ذلك لهم الوقت للتركيز على أكثر الأمور أهمية، وهو توفير الرعاية الصحية المثلى للمرضى.

وقد أعلنت وزارة الصحة ووقاية المجتمع ودائرة الصحة في أبوظبي وهيئة الصحة بدبي، إنجاز الربط الإلكتروني بين الملف الوطني الصحي الوطني الموحّد، لتصبح دولة الإمارات أول دولة في العالم تشارك البيانات الصحية للمرضى بين منشآتها الصحية الحكومية والخاصة، عبر منصاتها «رعايتي» وملفي ونابض ويهدف هذا الربط إلى توحيد البيانات الصحية للمرضى في منصة وطنية واحدة، لتعزيز جودة الخدمات الطبية والوصول إلى منظومة صحية متكاملة تتماشى مع المعايير الدولية. ووصل عدد السجلات الطبية المتصلة بنظام رعايتي، أكثر من 1.9 مليار سجل طبي لـ 9.5 ملايين مريض، يمكن الوصول إليهم عن طريق أكثر من 90 ألف مزود للخدمات الصحية في 3.057 منشآت طبية متصلة بالنظام. ويستطيع 60 ألف طبيب الدخول على النظام والوصول لبيانات المرضى، حيث سيسمح للأطباء ومقدمي الرعاية الصحية في كافة الإمارات بالوصول إلى معلومات المريض الصحية بسهولة من أي مكان بالدولة، مما سيمكنهم من تقديم رعاية صحية أفضل للمرضى. ويشكّل الدمج بين المنصات إنجازاً مهماً في مجال الرعاية الصحية في الدولة، والذي يأتي ضمن استراتيجية التحول الرقمي لمنشآت قطاع الرعاية الصحية لبناء نظام صحي مستدام وفعّال، لتمكين المرضى من الحصول على خدمات رعاية صحية متميزة. ويُعد الدمج بين منصات «رعايتي» و«ملفي» و«نابض» خطوة نوعية في جهود الارتقاء بصحة وسلامة أفراد المجتمع في الدولة، حيث أصبحت تجربة الإمارات في تبادل المعلومات الصحية نموذجاً متميزاً يحظى بتقدير واهتمام النظم الصحية الأخرى في المنطقة، حيث إن البيانات تمثل عنصراً أساسياً يسهم في تعزيز النظم الصحية، حيث تساعد الأطباء على اتخاذ القرارات الطبية التي تناسب المرضى، وتجعلهم قادرين على تحليلها وتحويلها إلى معلومات يستند إليها في تطوير وإطلاق البرامج والمبادرات ووضع السياسات اللازمة لجعل المجتمع أكثر صحة، ولترسيخ مكانة دولة الإمارات المتميزة في الصحة الرقمية على مستوى العالم.

خدمات متنوعة

وأكدت الجهات الصحية أن استخدام التطبيب عن بعد والصحة الطبية في الإمارات ساعد بشكل كبير على ضمان استمرار الخدمات للأشخاص الذين يعيشون مع الأمراض غير المعدية في جائحة «كوفيد 19» وتظهر البيانات أن هناك زيادة في عدد الأشخاص الذين يستخدمون خدمة الزيارة الإلكترونية ورضاهم عن هذه الخدمة.

ومن واجب ممارسي الرعاية الصحية اتخاذ ما يلزم للحفاظ على سرية المعلومات الطبية الشخصية بما يتفق مع تفضيلات المريض. على سبيل المثال، ينبغي إجراء المناقشات الطبية بين الطبيب والمريض بشكل مغلق، وقد يفضل المريض أن يتصل الطبيب به عبر الهاتف الخلوي وليس رقم المنزل الثابت حتى أفراد الأسرة المقربون الذين يتمتعون بالوعي الكافي قد لا يسمح لهم بالضرورة بالحصول على معلومات عن الحالة الطبية لأحد أفراد أسرتهم.

ويحق لجميع المرضى التمتع بالسرية ما لم يمنحوا الأذن برفع السرية عن بياناتهم الطبية، حيث إن هناك قانوناً اتحادياً يسمى نظام حماية معلومات المرضى مطبق على معظم ممارسي الرعاية الصحية والتشريعات المرتبطة بذلك، والتي تُعرف باسم «قواعد الخصوصية»، ويضع هذا القانون قواعد مفصلة بشأن الخصوصية، والوصول إلى المعلومات، والكشف عنها على سبيل المثال، ينص نظام حماية معلومات المرضى على ما يلي: ينبغي أن يكون المرضى قادرين على رؤية نسخ من سجلاتهم الطبية والحصول عليها وطلب إجراء تصحيحات في حال اكتشاف أخطاء فيها، كما إن أي شخص مخول قانونياً باتخاذ قرارات الرعاية الصحية نيابةً عن المريض الفاقد لهذه القدرة له نفس الحق في الوصول إلى المعلومات الطبية الشخصية للمريض، ويجب على ممارسي الرعاية الصحية الكشف بشكل روتيني عن إجراءاتهم المتعلقة بخصوصية المعلومات الطبية الشخصية، ويمكن لممارسي الرعاية الصحية مشاركة المعلومات الطبية للمريض فيما بينهم، ولكن فقط بقدر ما هو ضروري لتوفير الرعاية الطبية، كما يجب على العاملين في مجال الرعاية الصحية اتخاذ الاحتياطات المناسبة لضمان سرية اتصالاتهم مع المرضى.

- الإمارات تعمل على توفير نظام رعاية صحية يلبي حاجات المريض ويحقق نتائج أفضل
- المرحلة المقبلة ستشهد تطوراً ونمواً متسارعيْن لمستقبل الرعاية الصحية والخدمات الطبية

الصحة النفسية

تؤثر التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الذكية على الأشخاص وعلى المجتمع، ويعتبر تأثير التكنولوجيا الحديثة على الصحة النفسية للإنسان هو الأكثر أهمية وخطورة، حيث إن الأمر يتعلق بصحة الإنسان ونفسيته، فالتكنولوجيا تسبب الكثير من الاضطرابات لبعض الأشخاص، لذا يجب على الجميع توخي الحذر عند التعامل مع جميع التقنيات الحديثة لمحاولة التقليل من سلبياتها.

وقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي يسبب النوم المتقطع لكثير من الأشخاص، مما تؤثر سلباً على الصحة العقلية، ذلك بالإضافة إلى زيادة نسبة القلق والاكتئاب وعدم اكتساب صداقات جديدة.

سلبيات

يسبب الاستخدام المفرط للتكنولوجيا الحديثة العديد من المشاكل الصحية ووفقاً لبعض الدراسات العالمية، فإن الاستخدام المفرط للهاتف المحمول والجهاز الوحي والحاسوب والتعرض للأشعة الصادرة عنها تسبب منع إفراز الهرمون المسؤول عن الرغبة في النوم، كما أن إدمان الإنترنت يعتبر نوعاً من أنواع الاضطراب السلوكي، يحدث هذا الاضطراب للأشخاص الذين يقضون أوقاتاً طويلة في استخدام الإنترنت، وغالباً ما يصاب الأطفال والمراهقون بإدمان الإنترنت والتكنولوجيا، ويمكن أن يسبب ذلك تأثيراً سلبياً كبيراً على صحتهم العقلية والنفسية؛ لذا يجب ألّا يتجاوزوا الوقت المسموح لهم باستخدام الإنترنت.

عقد من التأثير
في استشراف مستقبل الحكومات

حرصت القمة العالمية للحكومات منذ انطلاقها في 2013، على تعزيز التعاون الدولي والمساهمة في تطوير كفاءة الحكومات حول العالم، وتعزيز قدرتها على ابتكار الحلول واستباق التحديات واستشراف المستقبل، وباتت خلال عقد من التأثير منصة عالمية تهدف إلى استشراف مستقبل الحكومات حول العالم، ومنصة لتبادل المعرفة بين قادة الفكر، ومركزاً للتواصل بين صناع السياسات ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني في سبيل تحقيق التنمية البشرية وتفعيل تأثيرات إيجابية على حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم، وركزت القمة منذ انطلاقها على بناء شراكات مستدامة تساعد الجميع على تحقيق الرخاء.

الدورات السابقة:

1100 جلسة وورشة عمل

25 ألف شخص حضروا الفعاليات

640 متحدثاً شاركوا في الجلسات والمنتديات

200 مؤسسة إعلامية أسهمت في تغطية الفعاليات

700 متحدث في الفعاليات والمبادرات

29.000 مشارك في مجتمع القمة

150 دولة مشاركة

الدورة الحالية 2023:

20 رئيس دولة وحكومة يحضرون الفعاليات

250 وزيراً يشاركون في القمة

220 جلسة رئيسية وتفاعلية وحوارية

10000 من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين وقادة الفكر والخبراء في العالم

80 منظمة دولية وإقليمية وحكومية تشارك في القمة

300 متحدث من الرؤساء والوزراء والخبراء والمفكرين وصناع المستقبل

22 منتدى عالمياً تبحث أهم التوجهات في القطاعات الحيوية

80 اتفاقية ثنائية واجتماعاً رئيسياً تشهدها فعاليات القمة

7 جوائز عالمية تقديراً لوزراء الحكومات وممثلي القطاع الخاص والمبتكرين والمبدعين

20 تقريراً معرفياً تركز على أهم الممارسات المؤثرة في حياة الأفراد حول العالم

6 محاور أساسية تناقشها دورة 2023:

- تسريع التنمية والحوكمة
- مستقبل المجتمعات والرعاية الصحية
- استكشاف آفاق جديدة
- حوكمة المرونة الاقتصادية والتواصل
- تصميم واستدامة المدن العالمية
- التعليم والوظائف كأولويات للحكومات

أهداف القمة العالمية للحكومات:

- الإجابة عن أسئلة المستقبل واستشراف أهم التطورات اقتصادياً وعلمياً وتقنياً وسياسياً.
- تقريب المسافة بين الحكومات وما ينتظرها من تطورات وتغيرات قادمة في المستقبل.
- إبراز الفرص وكشف التحديات التي يحملها المستقبل في موضوعات حيوية.
- بناء منظومة فرص جديدة لدعم التنمية العالمية وتعزيز جاهزية الحكومات للمستقبل.
- مساعدة الحكومات على وضع سياسات واستراتيجيات وخطط استباقية لخدمة المجتمعات.
- المساهمة في رسم التوجهات الاستراتيجية للحكومات العالمية لصياغة ملامح المستقبل.
- استكشاف الاتجاهات والفرص وتشجيع تبادل الخبرات والتجارب بما يعود بالفائدة على بلدان العالم.
- ترسيخ نموذج عالمي للتعاون بين الحكومات والدول وتعميق الحوار لبلورة رؤية مشتركة لمواجهة التحديات.
- مساعدة الحكومات على تحديد أهم آليات تعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز جودة الحياة.
- دعوة الحكومات إلى مواصلة التركيز على أولوية تنمية القدرات الوطنية بما يلبي احتياجات التنمية.
- دعم الحكومات لامتلاك رؤية تغييرية شاملة متطورة، وتمكينها من سرعة الاستجابة للمتغيرات.
- المساهمة في رفع كفاءة الأداء الحكومي في العالم ومواكبة سوق العمل والاستثمار في بناء المهارات.
- مواجهة التداعيات الناجمة عن التغيرات المناخية التي تنعكس على سلاسل التوريد والصحة والزراعة.
- ضرورة التعاون بين الدول لإيجاد آليات تنفيذية تضمن كفاءة وسرعة إنجاز المشروعات الحيوية.
- دعم النماذج المستقبلية للعمل الحكومي القائم على الابتكار وتسخير التكنولوجيا للتغلب على التحديات.

البيان

إعداد: وائل نعيم - غرافيك: محمد أبوعبيدة